

# غزيلة الحبوب:

6000 شهادة عن التمييز وعدم المساواة من اليمن



السيد/ غمدان عبد الله محمد  
السيد / صامد محمد السامعي  
السيدة/ عايدة عبد الله محمد سعيد



مؤسسة الحقوق المتساوية

مؤسسة الحقوق المتساوية هو المركز العالمي للتمييز في قانون المساواة. رؤيتنا هي عالم متساو ومهمتنا هي القضاء على التمييز وضمان مشاركة الجميع في المجتمع على قدم المساواة. نعمل في شراكة مع المدافعين عن المساواة لضمان أعمال وتطبيق قوانين المساواة.

© كانون الأول (ديسمبر) 2018، مؤسسة الحقوق المتساوية  
© صور الغلاف: Nariman EI-Mofty / AP / Shutterstock

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز ترجمة أي جزء من هذا التقرير أو إعادة إنتاجه أو تخزينه أو بثه بأي شكل أو بأي وسيلة أخرى إلا بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر، أو على ترخيص بتصويره بشكل مقيد من وكالة تراخيص حقوق النشر المحدودة في المملكة المتحدة، أو من مركز تصاريح حقوق النشر في الولايات المتحدة الأمريكية.

Equal Rights Trust  
244-254 Cambridge Heath Road  
London, E2 9DA  
United Kingdom  
Tel. +44 (0)207 610 2786  
www.equalrightstrust.org

مؤسسة الحقوق المتساوية شركة محدودة بضمانة  
تأسست في إنجلترا، وهي مؤسسة خيرية مسجلة.  
رقم الشركة 5559173. رقم المؤسسة الخيرية 1113288.



تم إصدار هذا التقرير بتمويل من الاتحاد الأوروبي.  
محتويات هذا التقرير هي مسؤولية مؤسسة الحقوق المتساوية ولا تعكس بحال من الأحوال موقف الاتحاد الأوروبي

## المحتويات

3	شكر و عرفان
4	قائمة الاختصارات
5	المقدمة
7	1. مقدمة ومنهجية
12	2. السياق الاجتماعي والسياسي والقانوني
14	3. نظرة عامة على البحث الميداني
14	3.1 التمييز على أساس الرأي السياسي
17	3.2 التمييز على أساس الدين أو المعتقد
19	3.3 التمييز على أساس الجنس
22	3.4 التمييز على أساس العرق والنسب
25	3.5 التمييز على أساس الإعاقة
27	3.6 التمييز على أساس الحالة الصحية
28	3.7 التمييز على أساس التوجه الجنسي
28	3.8 التمييز ضد غير المواطنين
29	3.9 التمييز ضد الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs)
30	3.10 التمييز على أساس المنطقة
31	3.11 التمييز على أساس الحرمان الاجتماعي والاقتصادي
33	4. الخلاصة
35	الملحق أ

تمت صياغة هذا التقرير من قبل مؤسسة الحقوق المتساوية (ERT) في سياق مشروع يهدف إلى حماية وتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان في اليمن وتحسين قدراتهم للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. أجرى تحليل وصياغة الجزء الثالث من التقرير فريق مكون من ثلاثة استشاريين يمنيين هم: السيد/ غمدان عبد الله محمد، السيد/ صامد محمد السامعي، والسيدة/ عابدة عبد الله محمد سعيد.

تمت إدارة تطوير وإنتاج هذا التقرير من قبل السيدة/ كاميليا ألونزو، مسؤولة الشؤون القانونية والبرامج في مؤسسة الحقوق المتساوية، بمساعدة كبيرة من الشريك المحلي لمؤسسة الحقوق المتساوية في اليمن، والذي لا يمكن ذكر أسمه لأسباب أمنية. بالإضافة إلى المراجعة التحريرية القيمة التي قام بها مساعد القسم القانوني والبرامج في المؤسسة، سام بارنز، إلى جانب الإشراف التحريري من قبل المدير المشارك في المؤسسة السيدة/ جونا وايتمان. كما قدم المدير التنفيذي للمؤسسة، السيد/ جيم فيتزجيرالد، معلومات ومدخلات قيمة فيما يتعلق بالجوانب المنفصلة للمنهجية.

أجريت الأبحاث الميدانية الأصلية التي أفضت إلى تطوير هذا التقرير من قبل فرق من الباحثين في اليمن، الذين قاموا بها ما بين يوليو/تموز 2015 ومارس/ آذار 2017 والذين لا يمكننا ذكر أسمائهم هنا لأسباب أمنية. تشعر المؤسسة بغاية الامتنان لهؤلاء الباحثين على عملهم الشجاع والدؤوب، والذي تم الاضطلاع به في أصعب الظروف، ولمؤلفي هذا التقرير الذين أظهروا تفانيًا كبيرًا في مراجعة وتحليل وعرض نتائج البحث الميداني. كما تود المؤسسة تقديم جزيل الشكر والعرفان لشريكها في اليمن على التزامه الراسخ بحماية حقوق الإنسان والتصدي للتمييز في اليمن، في مواجهة الظروف شديدة التقلب على أرض الواقع والتهديدات على سلامتهم الشخصية. لم يكن لهذا التقرير أن يرى النور لولاهم.

وتود "المؤسسة" أن تتقدم بالشكر إلى إستفان فينييفسي، الذي عمل على تصميم الغلاف وإخراج التقرير، وزوي تشان لعملها في تطوير صور التقرير.

هذا التقرير هو نتاج العمل الذي قامت به مؤسسة الحقوق المتساوية في سياق مشروع يهدف إلى حماية وتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان في اليمن وتحسين قدرتهم على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. تم دعم هذا المشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي من خلال الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) التابعة له. مؤسسة الحقوق المتساوية ممتنة جدًا للاتحاد الأوروبي على الدعم المالي المقدم بهذا الشأن. ومع ذلك، لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار محتويات هذا الإصدار بأنه يمثل وجهات نظر الاتحاد الأوروبي، حيث لم يتدخل الاتحاد الأوروبي بأي شكل من الأشكال في الأبحاث أو محتويات هذا التقرير.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم لمحة عامة عن التجارب المباشرة من التمييز وعدم المساواة في اليمن، بالطريقة التي فهمها وقام بتحليلها المدافعون عن حقوق الإنسان اليمنيون. كما انه مُهدى إلى جميع هؤلاء الأشخاص في اليمن الذين عانوا - وما زالوا يعانون - من التمييز وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، وجميع أولئك الذين يواصلون الكفاح من أجل تحقيق العدالة والمساءلة لمصلحة الضحايا.

تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية	AQAP
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	CAT
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	EDAW
اتفاقية حقوق الطفل	CRC
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	CRPD
مبادرة مجلس التعاون الخليجي	GCCI
فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة	HIV/AIDS
لجنة حقوق الإنسان	HRD
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	ICCPR
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	ICERD
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	ICESCR
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	ICRMW
الشخص النازح داخلياً	IDP
المثليين والمثليات ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسياً	LGBT
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	PDRY
منظمة غير حكومية	NGO
الأمم المتحدة	UN
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
الجمهورية العربية اليمنية	YAR

ومع ذلك، شعرنا أننا في وضع فريد من نوعه ليكون بحوزتنا ثروة من الأبحاث الميدانية، وأنها نتحمل مسؤولية - سواء بالنسبة لفرق البحث أو الأفراد الذين تمت مقابلتهم - لتحليل هذه المعلومات ومشاركتها بشكل أفضل وعلى نطاق واسع. على هذا النحو، قررنا تكليف فريق من الباحثين لإجراء هذا التحليل ووضع مسودة تقرير يعرض النتائج التي توصلوا إليها.

لقد قمنا بتعيين فريق من الباحثين في اليمن لدية الكفاءة على مراجعة وتحليل المواد الأولية بشكل شخصي خلال فترة - أوائل عام 2018 - حيث لم يكن من الأمن إرسال نسخ إلكترونية من البيانات الأولية. وكان هؤلاء الأفراد هم السيد/ غمدان عبد الله محمد، خبير وطني معني بحقوق المرأة ولديه خبرة في مجال أبحاث حقوق الإنسان وتحليل البيانات الكمية والنوعية، بما في ذلك لدى المرصد اليمني لحقوق الإنسان؛ السيد/ صامد محمد السامعي، مسؤول التواصل وباحث في المرصد اليمني لحقوق الإنسان، والسيدة/ عايدة عبد الله محمد سعيد، ناشطة في مجال حقوق الإنسان ومحامية ممتربة ولديها خبرة في تمثيل ضحايا التمييز وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان أمام المحاكم اليمنية.

أثناء عملية الإشراف على تطوير هذا التقرير، قمنا بتزويد واضعو التقرير بإرشادات متعلقة بهيكل التقرير المقترح، بالإضافة إلى نسخ من الإرشادات البحثية المقدمة إلى فرق البحث الأصلية، وكذلك تمكينهم من الوصول إلى البيانات الأصلية والوثائق التي جمعتها فرق البحث، والتي كانت محفوظة في مكان آمن لدى شريكنا المحلي. كان مؤلفي التقرير مسؤولين عن وضع منهجية لتحليل الأبحاث الميدانية، وإجراء تحليل شامل للبيانات، وصياغة تقرير يعرضون فيه النتائج التي توصلوا إليها. تمكن شريكنا من تقديم الدعم اللوجستي لمؤلفي التقرير في استعراضهم للبيانات الأولية. ومع ذلك، ونظراً لحجم مجموعة البيانات، وقيود الوصول إلى المواد الأولية في اليمن، لم يكن من الممكن لنا في مؤسسة الحقوق المتساوية مراجعة هذه المواد الأولية، وبالتالي التعليق على التحليل الذي أجراه مؤلفي التقرير في الجزء 3 من هذا التقرير. ومع ذلك، قدمنا نحن وشريكنا تغذية راجعة موضوعية حول المسودة الأولى، وقدمت مؤسسة الحقوق المتساوية الدعم التحريري في صياغته النهائية.

نحن على دراية تامة بالنطاق المحدود والقيود المفروضة على الأبحاث المقدمة في هذا التقرير، حيث تم فرض قيود على فرق البحث ناجمة عن البيئة السياسية والأمنية ومدى استعداد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات للتحدث عن قضايا حساسة ومثيرة للجدل. تم ذكر هذه القيود بالتفصيل في المنهجية. على هذا النحو، لا يستطيع التقرير تقديم تحليل شامل لأنماط التمييز وعدم المساواة في البلاد، ولا يحاول إسناد المسؤولية القانونية عن الانتهاكات المزعومة إلى أي طرف أو مجموعة معينة من الجهات الفاعلة (سواء كانت دولة أو غير تابعة للدولة). بدلاً من ذلك، يهدف التقرير إلى تقديم أنماط التمييز وعدم المساواة التي يواجهها الأفراد والمجموعات المتأثرة، مما يلقي الضوء على الطريقة التي تواجه بها مختلف الجماعات في اليمن التمييز وعدم المساواة

في عام 2014، بالشراكة مع منظمة حقوقية شجاعة بشكل لا يصدق (لا يمكن ذكر أسمها لأسباب أمنية)، بدأت مؤسسة الحقوق المتساوية في العمل على مشروع يهدف إلى حماية وتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان في اليمن. لم يعلم أحد منا في ذلك الوقت أن اليمن كان على وشك البدء في السقوط المأساوي والمفاجئ في أزمة إنسانية وحقوقية. ولبعض الوقت، كشركاء، تساءلنا عما إذا كان من الممكن تحقيق أهداف مشروعنا، التي تم تصورها قبل النزاع. كما أن الأمن الشخصي، وفي الأونة الأخيرة بقاء المدافعين عن حقوق الإنسان - المتعاونين والمستفيدين الرئيسيين - قد حاز على اهتمام كبير. كنا نزن أننا سنحتاج إلى تحويل كل جهودنا إلى ضمان سلامتهم فقط.

قبل نشوب الصراع، كان مشروعنا يرسم تصوراً عن تشكيل فرق بحث في جميع أنحاء البلاد للقيام بأبحاث ميدانية أساسية حول التمييز وعدم المساواة وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، بهدف زيادة توافر الأدلة الوثائقية المباشرة للتجربة الحية لمجموعات تعرضت للتمييز وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي زيادة الوعي بين عامة الناس بانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك التمييز. ومع ذلك، عقب اندلاع الصراع، كان لدينا مخاوف حقيقية حول ما إذا كان من الممكن للباحثين إجراء بحوث واسعة النطاق لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مثل هذه البيئة غير المستقرة وغير الآمنة. وبالفعل، أصبح المدافعون عن حقوق الإنسان أنفسهم عرضة بشكل متزايد للاعتقال والاحتجاز والعنف.

لكننا كنا على خطأ: حيث قللنا من شأن مستوى التفاني والتضحية بالنفس الذي كان المدافعون عن حقوق الإنسان في اليمن مستعدون لتقديمها. فقد تجاوز حجم البحث الميداني جميع توقعات المؤسسة: وبحسب ما أظهرته من مرونة وشجاعة ملحوظتين، تمكنت فرق البحث من التغلب على تحديات العمل في خضم نزاع مسلح متصاعد، ووثقت بشكل جماعي أكثر من 6000 حالة من التمييز وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان في 21 محافظة.

يمثل حجم البيانات إنجازاً كبيراً، بالنظر إلى الظروف التي تم فيها إجراء الأبحاث وتوقعاتنا الأولية حول ما يمكن إجراؤه. ومع ذلك، فإن الحجم الهائل للبيانات التي تم جمعها كان أيضاً بمثابة تحديات كبيرة لمؤسسة الحقوق المتساوية. كان الغرض من البحث هو جمع شهادات مباشرة تتعلق بعدم المساواة والتمييز وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن لإدراجها في تقرير قطري حول هذا الموضوع، والذي شمل أيضاً تحليل مجموعة واسعة من التقارير والمصادر الأخرى والإطار القانوني للبلد، من أجل تحديد وتوثيق وتحليل أنماط التمييز في اليمن. كنا نتوقع أن يكون جمع عدة مئات من الشهادات ممكناً، وليس عدة آلاف، وتبعاً لذلك تم تصميم منهجية البحث على نطاق أوسع. وعليه، فبينما كنا قادرين على مراجعة وتحليل عينة صغيرة مكونة من 6143 شهادة، جمعتها فرق البحث في هذا التقرير القطري "[نُجى ليل إلى أدجى: معالجة التمييز وعدم المساواة في اليمن](#)" (يونيو/حزيران 2018) - إلا أننا لم نتمكن من إنصاف مجموعة البيانات بهذا الكم في هذا الإصدار.

في حياتهم اليومية، وتسليط الضوء على الكيفية التي أثر بها الصراع الدائر على تجارب التمييز وعدم المساواة. وهنا نشجع القراء على قراءة هذا التقرير إلى جانب تقرير "[نُجى ليل إلى أدجى](#)"، والذي يكمل هذا التقرير من خلال تقديم تحليل مفصل للإطار القانوني لليمن بشأن المساواة ومناقشة أنماط التمييز القائمة على الأبحاث المكتبية المكثفة.

نحن ممتنون للغاية لمؤلفي التقرير وشريكنا على جهودهم الكبيرة في إعداد هذا التقرير. كما هو الحال مع جميع الجوانب الأخرى لمشروعنا المشترك، أظهر شريكنا تفانيًا هائلًا لضمان تمكننا من نشر هذا التقرير، على الرغم من التحديات الكثيرة التي يواجهها على نحو يومي. نأمل أن يجني هذا التقرير ثماره لمنظمات حقوق الإنسان الأخرى التي تعمل على توثيق التمييز ورفع الوعي العام فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.



جوانا وايتمان وكاميليا ألونزو

مؤسسة الحقوق المتساوية، ديسمبر/ كانون الأول 2018

# الفصل الأول

## مقدمة ومنهجية

تم إجراء جميع المقابلات على أساس طوعي، حيث تم إطلاع الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات مسبقاً بالغرض من المقابلة والطريقة التي سيتم فيها استخدام هذه المعلومات.

وقد واجهت فرق البحث تحديات كبيرة في إجراء أبحاثها بسبب السياق السياسي والأمني المتقلب الذي جرت فيه هذه الأبحاث. وعلى وجه الخصوص، فإن القيود المفروضة على حرية التنقل الناشئة عن النزاع المسلح المستمر وما يتصل بذلك من اضطرابات سياسية حدت من وصول الباحثين إلى أفراد في مناطق معينة من البلد؛ على سبيل المثال، لم يتمكن الباحثون من الوصول إلى أحياء الحويان وحرص الأشراف والمناطق الواقعة بينهما في تعز، والتي شكلت خطوط نار بين أنصار الله وقوات الحكومة المعترف بها دولياً أثناء القيام بالبحث الميداني. كما لم تتمكن فرق البحث الخمسة الأصلية من إجراء أي رصد وتوثيق بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 2016 دون افتراض وجود مستوى غير معقول من المخاطر لكل من سلامتهم الشخصية وسلامة الأفراد الذين يرغبون في التحدث معهم. في حين استأنفت أربع من المجموعات البحثية الخمس أبحاثها في أكتوبر/تشرين الأول 2016، مع استبدال المجموعة الخامسة لأنها لم تستطع مواصلة عملها. من المجموعة الثانية من الباحثين المختارين في أكتوبر/تشرين الأول 2016، لم تتمكن مجموعة واحدة - التي كلفت بتوثيق الحالات في محافظة الحديدة - من بدء عملهم حتى فبراير/شباط 2017 بسبب عدم الاستقرار في المنطقة. اختتمت جميع المجموعات البحثية أعمالها في نهاية مارس/آذار 2017.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تمكنت فرق البحث من إجراء مقابلات في عدة بيئات مختلفة، بما في ذلك بيوت الأفراد وأماكن العمل والمدارس والمستشفيات. أجرت فرق البحث مجتمعة 6143 مقابلة في 21 محافظة: صنعاء وأمانة العاصمة، عدن، لحج، تعز، البيضاء، الجوف، مأرب، أبين، الضالع، شبوة، عمران، ذمار، حجة، صعدة، المهرة، حضرموت، الحديدة، المحويت، إب، وريمة.

من بين هذه المقابلات، تم إجراء 6073 مقابلة شخصية، وأجريت 70 مقابلة على شكل مجموعات تركيز مع مجموعات من الأفراد أو المنظمات غير الحكومية. ويتضمن الملحق أ معلومات إضافية عن الفترات الزمنية التي أجريت خلالها هذه المقابلات، بالإضافة إلى عدد المقابلات التي أجريت في كل محافظة.

تلتزم المؤسسة وشريكها بمعايير بحث صارمة، وكانوا في ظل الظروف العادية سيسعون إلى التحقق من الشهادات التي تم الحصول عليها من خلال التماس ردود من الجناة المزعومين و/أو التحقق منها من قبل أطراف ثالثة، بما في ذلك مقدمو الخدمات والسلطات المحلية. ومع ذلك، وبالنظر إلى الحجم الهائل للشهادات الموثقة من قبل فرق البحث، فإن النطاق الجغرافي للأبحاث (الذي غطى البلد بأكمله، باستثناء جزيرة سقطرى) والظروف غير الآمنة التي جرت فيها الأبحاث، لم يكن من الآمن أو العملي إجراء مثل هذا التحقق.

يقدم هذا التقرير الذي أعده السيد/ غمدان عبد الله محمد والسيد/ صامد محمد السامعي السيدة/ عايدة عبد الله محمد سعيد (يشار إليهم لاحقاً بـ "واضعو التقرير أو المؤلفون") تحليلاً للبحوث الميدانية التي أجريت في اليمن من قبل أحد عشر فريق بحث ميداني ما بين يوليو/تموز 2015 ومارس/آذار 2017. الغرض من التقرير هو تقديم لمحة عامة عن مختلف مظاهر التمييز وعدم المساواة التي وتفتتها فرق البحث الميدانية من أجل تسليط الضوء على التجارب الحية لمختلف الجماعات التي تعرضت للتمييز في اليمن.

### 1.1 إجراء الأبحاث الميدانية الأصلية

في أوائل عام 2015، قامت مؤسسة الحقوق المتساوية وشريكها اليمني بتكليف خمسة فرق بحث ميدانية بالقيام بأبحاث ميدانية أولية في اليمن حول التمييز وعدم المساواة وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. تلقى هؤلاء الباحثون دعماً مالياً وفنياً لإجراء الأبحاث في البلد بدءاً من يوليو/تموز 2015 فصاعداً. تم تعيين خمس فرق إضافية من الباحثين الميدانيين في أكتوبر/تشرين الأول 2016 لإجراء مزيد من البحوث حتى مارس/آذار 2017. تم تعيين جميع الباحثين الميدانيين بالرجوع إلى: (1) خبرتهم السابقة في أبحاث وتقارير حقوق الإنسان. (2) صلة عمل الفرد أو المنظمة في المساواة وعدم التمييز، و (3) وصولهم إلى المجموعات المستهدفة.

تم تكليف فرق البحث المختارة بإجراء بحوث ميدانية حول التمييز وعدم المساواة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان من خلال إجراء مقابلات شبه منظمة مع أفراد ينتمون إلى مجموعات متعرضة للتمييز. قدمت مؤسسة الحقوق المتساوية وشريكها التوجيه اللازم لفرق البحث فيما يتعلق بإجراء البحوث الميدانية، وعرض النتائج التي توصلوا إليها، من أجل ضمان الاتساق في جمع البيانات:

1. كان على الباحثين إكمال نموذج استمارة التمييز في كل مقابلة أجريت، والتي سجلوا فيها:
  - البيانات الشخصية للشخصية.
  - وصف الواقعة أو الحالة.
  - تفاصيل الجاني المزعوم وأي إجراء قانوني تم اتخاذه.
  - مجال الحياة الذي يُزعم حصول المعاملة التمييزية فيه (مثل التعليم أو العمل) و/ أو الحقوق المزعوم انتهاكها (مثل حرية التعبير).
  - أسباب التمييز ذات الصلة (الجنس أو العرق أو الإثنية أو الدين أو الطائفة أو الرأي السياسي أو الإعاقة أو الحالة الصحية أو السن أو المنطقة أو المهنة أو الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو اللون أو غير ذلك).

2. تم أخذ نسخة مكتوبة لكل مقابلة باستخدام نموذج موحد.

3. قامت فرق البحث بوضع رقم مرجعي مخصص لكل مقابلة، وأدخلت البيانات من نماذج استمارات التمييز في قاعدة بيانات واحدة.



3. **النوع الاجتماعي:** تشمل هذه الفئة التمييز وعدم المساواة التي تؤثر على النساء والفتيات في اليمن.

4. **العرق والنسب:** تشمل هذه الفئة التمييز وعدم المساواة التي تؤثر على المجموعة العربية-الإفريقية التي يعرف أعضاؤها أنفسهم باسم (المهمشين). يعتبر المهمشون الفئة الأقل تصنيفاً في التسلسل الهرمي الاجتماعي في اليمن - الذي يشبه نظام الطبقات - ويتم تحديدهم من خلال لون بشرتهم الداكن.

5. **الإعاقة:** تشمل هذه الفئة التمييز وعدم المساواة الذي يعاني منه الأفراد الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو فكرية أو حسية.

6. **الحالة الصحية:** تشمل هذه الفئة التمييز وعدم المساواة التي تؤثر على الأفراد المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية فعلياً أو المفترضة عنهم.

7. **التوجه الجنسي:** تشمل هذه الفئة التمييز وعدم المساواة الذي يعاني منها الأفراد على أساس ميولهم الجنسي الفعلي أو المفترض.

8. **الجنسية:** تشمل هذه الفئة التمييز وعدم المساواة الذي يؤثر على غير المواطنين، ولا سيما اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء.

9. **النزوح الداخلي:** تشمل هذه الفئة التمييز وعدم المساواة التي تؤثر على الأشخاص النازحين داخلياً (IDP).

10. **المنطقة:** تشمل هذه الفئة التمييز وعدم المساواة الذي يعاني منه الأفراد على أساس المنطقة التي نشأوا منها هم أو أسرهم.

11. **الحرمان الاجتماعي والاقتصادي:** تشمل هذه الفئة الحرمان وعدم المساواة اللذين يواجههما الفقراء في التمتع بحقوقهم وممارستها.

### مجالات الحياة و/أو الحقوق المنتهكة

كما لوحظ أعلاه، صنف واضعو التقرير المقابلات كذلك بحسب الحق أو الحقوق المنتهكة و/أو مجال (مجالات) الحياة التي تعرض فيه الضحية للمعاملة التمييزية.

وعند استكمال الاستمارات الأصلية لرصد حالات التمييز، تحدد فرق البحث ما إذا كانوا يعتبرون واقعة التمييز تقع ضمن أي من الفئات أو مجالات الحياة التالية: الحق في الحياة، التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، التحرر من الاحتجاز التعسفي وظروف الاحتجاز، حرية الدين أو المعتقد أو العقيدة، حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، المشاركة السياسية، العمل، التعليم، الرعاية الصحية، الإقامة، أو "غيرها". ومع ذلك، وجد واضعو التقرير عند تحليل البيانات الأصلية أن (1) مجموعة الحقوق ومجالات

غير أن مؤسسة الحقوق المتساوية اعتبرت أن حجم الأدلة الموثقة فيما يتعلق بأنماط مختلفة من التمييز وعدم المساواة هي في حد ذاتها مؤشراً على الأهمية التي يجب أن تُنسب إلى الشهادات الفردية المقدمة. وقد أيد هذا الاستنتاج الأبحاث المكتوبة المكثفة التي قامت بها المؤسسة لأغراض تقريرها القطري الشامل "من نُجى ليل إلى أُنجى"، والذي كشف عن أدلة هامة على التمييز تقوم على أسباب مختلفة وفي مختلف مجالات الحياة، مع وجود هذه الأدلة مأخوذة عن مجموعة من المصادر بما في ذلك تقارير كلا من الحكومة والمنظمات غير الحكومية إلى هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة والاستعراضات الدورية الشاملة، والبيانات والتقارير الحكومية والدولية، والأبحاث التي نشرتها المنظمات غير الحكومية الدولية والأكاديمية، إلى جانب المؤسسات الأكاديمية والإعلامية.

### 1.2 تحليل البيانات الأولية من قبل واضعو التقرير

من أجل إجراء تحليل شامل للشهادات التي جمعتها فرق البحث المختلفة، كان من الضروري أن يقوم واضعو التقرير بمراجعة استمارات المقابلات وتصنيفها وفقاً لنظام تصنيف خاص بهم من أجل ضمان نهج موحد لتحليلهم. ومن ثم قام واضعو التقرير بتحليل المعلومات الموجودة في قوائم البيانات التي أعدتها فرق البحث كلاً على حدة، إلى جانب استمارات رصد التمييز الأصلية واستمارات المقابلات، وتصنيف كل مقابلة بحسب التالي:

(1) أسباب التمييز ذات الصلة.

(2) الحق (الحقوق) المنتهكة و/ أو مجال الحياة الذي تعرض فيه الضحية للمعاملة التمييزية المزعومة.

ومن خلال تصنيف الشهادات بهذه الطريقة، تمكن واضعو التقرير من إيجاد بلاغات عن حالات تمييز قائمة على أسس مختلفة وفي مختلف مجالات الحياة في جميع المحافظات.

### 1.2.1 الفئات المصنفة

#### أسباب التمييز

عند تحليل الشهادات الأصلية، وجد واضعو التقرير بلاغات عن التمييز وعدم المساواة قائمة على أساس أحد عشر سبباً مختلفاً، والتي صنّفها واضعو التقرير على النحو التالي:

1. **الرأي السياسي:** تشمل هذه الفئة نشاط المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والشخصيات السياسية وغيرها ممن يعانون من التمييز أو عدم المساواة على أساس رأيهم السياسي أو انتماءاتهم الفعلية أو المفترضة.

2. **الدين أو المعتقد:** تشمل هذه الفئة التمييز وعدم المساواة التي تؤثر على أفراد الأقليات الدينية، مثل اليهود اليمنيين، والتمييز الذي يتعرض له الأفراد المسلمون على أساس انتمائهم لمذهب معين من الإسلام.

الحياة كانت أكثر من تلك المدرجة صراحة في استمارات رصد حالات التمييز، و(2) لم تقم فرق البحث بالضرورة بتصنيف المقابلات بطريقة متسقة.

- العنف القائم على التمييز (بما في ذلك الانتهاكات المزعومة للحق في الحياة والادعاءات المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة التمييزية)
- الحق في الحرية
- حرية الإقامة والتنقل
- حق المحاكمة العادلة والوصول إلى العدالة
- الحق في الخصوصية
- حرية الرأي والتعبير
- حرية الفكر والمعتقد والدين
- حرية تكوين الجمعيات والنقابات
- حرية التجمع السلمي
- المشاركة في الشؤون العامة
- الحق في تسجيل المواليد واسماهم وجنسياتهم
- الحق في التنظيم والإضراب
- الحق في مستوى معيشي لائق
- الزواج والحياة الأسرية
- الخصوصية
- التعليم
- الرعاية الصحية
- الوظيفة
- الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية

وعلاوة على ذلك، حدد واضعو التقرير عددًا كبيرًا من المقابلات التي أفاد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بأنهم تعرضوا لمعاملة أقل تفضيلاً تقع خارج الفئات المذكورة أعلاه. وهذا يشمل مجموعة الأفراد الذين يتعرضون للوصمة والتهميش من قبل أعضاء آخرين في المجتمع، على سبيل المثال الأفراد الذين أفادوا بأنهم مستبعدون من الفعاليات الاجتماعية والمجتمعية بسبب إعاقته. وقد صنف واضعو التقرير هذه الشهادات على أنها أدلة واسعة عن النظرة المجتمعية التمييزية.

## 1.2.2 المنهجية المتبعة في تصنيف المقابلات

أثناء عملية مراجعة استمارات المقابلات، أتضح بأن العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم قد أبلغوا عن وقائع اشتملت على عدد من الحقوق المختلفة ولم تقتصر على حق واحد فقط: على سبيل المثال، واقعة تمييز تفيد بالاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة لأحد الصحفيين وبالتالي فإنها تشمل الحق في الحرية والحق في التحرر من التعذيب. في مثل هذه الحالات، تم تصنيف استمارة المقابلة بأنها مثال على واقعة تمييز متعلقة بأكثر من حق ذات الصلة - أي أنها مثال على الانتهاك التمييزي في الحق في الحرية على أساس الرأي السياسي، ومثال للانتهاك التمييزي في الحق في التحرر من التعذيب القائم أيضاً على أساس الرأي السياسي.

وفي الوقت نفسه، لاحظ واضعو التقرير أن بعض المقابلات احتوت على بلاغات تفيد عن التمييز المتعدد. فعلى سبيل

المثال، في بعض الحالات، قد يكون التمييز الذي يعاني منه الفرد (على سبيل المثال على أساس الجنس) مرتبطاً أو مضاعف بحدوث تمييز آخر يقوم على سبب أو عدة أسباب أخرى (على سبيل المثال، على أساس العرق أو الإعاقة). وفي حال أفاد أحد الأشخاص عن تعرضه للتمييز المتعدد - على سبيل المثال، على أساس نوع الجنس والإعاقة - كان يتم وصف المقابلة بأنها مثال على التمييز القائم على أساس نوع الجنس ومثال آخر على التمييز القائم على أساس الإعاقة. لم يكن من الممكن على مؤلفي التقرير القيام بتحليل منفصل بحسب أشكال التمييز المتعدد التي تواجهها مجموعات معينة في اليمن (على سبيل المثال، تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة من النساء، أو النازحين من المهجرين) ضمن الإطار الزمني المتاح. وعلى هذا النحو، لا يعكس التقرير فعلياً عدد الأشخاص الذين تعرضوا للتمييز القائم على عدة أسباب متصلة مع بعضها البعض على نحو وثيق، أو الأثر المضاعف الناجم عن التمييز القائم على هذه الأسباب المختلفة. ومع ذلك، فقد تم ذكر أمثلة توضيحية عن التمييز المتعدد حيثما كان ذلك ملائماً في جميع أنحاء الجزء 3 من أجل تسليط الضوء على الطرق التي يكون فيها بعض الأشخاص معرضين بشكل خاص للتمييز.

بعد تصنيف المقابلات بهذه الطريقة، أجرى واضعو التقرير تحليلاً شاملاً للبيانات من أجل تحديد:

- عدد بلاغات التمييز الموثقة على أساس أسباب مختلفة (على سبيل المثال، عدد المقابلات التي تتضمن بلاغات عن التمييز على أساس الرأي السياسي).
- عدد المقابلات المتعلقة بحقوق أو مجالات الحياة معينة (مثل عدد المقابلات التي تزعم بانتهاك الحق في الحرية، أو عدد المقابلات المتعلقة بالتمييز في العمل).
- عدد بلاغات عن النظرة المجتمعية التمييزية الأوسع.

كما أستشهد واضعو التقرير أيضاً باستمارات رصد التمييز واستمارات المقابلات من أجل عرض أدلة نوعية على مجموعة من الوقائع التمييزية المختلفة التي وثقتها فرق البحث الميدانية، وتقديم أمثلة توضيحية من خلال إدراج مقتطفات من الشهادات الأصلية التي قدمها من أجريت معهم المقابلات. وفي اختيار الشهادة التي يتم عرضها في التقرير، عمد واضعو التقرير على اختيار أمثلة توضح انتهاكات الحقوق الأكثر شيوعاً والموثقة.

## 1.3 صياغة هذا التقرير

تمت صياغة هذا التقرير من خلال الجهود المشتركة للمؤسسة وشريكها اليمني و واضعو التقرير. تم صياغة تحليل الأبحاث الميدانية الواردة في الجزء 3 من قبل واضعو التقرير، مع تقديم ملاحظات موضوعية حول المسودة الأولى من قبل المؤسسة وشريكها، والدعم التحريري الذي قدمتها المؤسسة للخروج بصيغته النهائية. وتم صياغة هذه المنهجية والاستنتاجات في الجزء 4 من قبل المؤسسة ومؤلفي التقرير. وتمت صياغة خلفية عن السياق الاجتماعي والسياسي والقانوني في الجزء 2 من قبل المؤسسة، إلى جانب مدخلات من واضعي التقرير.

#### 1.4 نطاق وحدود هذا التقرير

خضعت البيانات الأولية التي جمعتها فرق البحث لعدد من القيود، والتي أثرت على تحليل البيانات التي أجراها واضعو التقرير وبالتالي على النتائج التي تم تقديمها في هذا التقرير:

- أولاً، كما لوحظ أعلاه، فإن الوضع السياسي والأمني في اليمن في الوقت الذي أجريت فيه الأبحاث الميدانية قد حد من قدرة فرق البحث على الوصول إلى مناطق معينة من البلاد، مما أثر على قدرتها على توثيق أنماط التمييز وعدم المساواة في مثل هذه المناطق.

- ثانياً، أثرت البيئة السياسية والأمنية في البلد خلال الفترة البحثية على قدرة فرق البحث الميداني على إجراء مقابلات مع أفراد من مختلف الأطياف السياسية. هناك صعوبات كامنة للمدافعين عن حقوق الإنسان في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ذات الدوافع السياسية في سياق نزاع مسلح والتي تعتبر في جوهرها سياسية: ليس من المتوقع أن يكون المدافعين عن حقوق الإنسان موضوعيين تماماً حول هذا النزاع وأطرافه. ويعتقد بأن هذا صحيح على نحو خاص في ظل الظروف التي يُنظر فيها إلى المدافعين عن حقوق الإنسان على نطاق واسع على أنهم يساندون أحد الأطراف في هذا النزاع، وقد تعرضوا هم أنفسهم لانتهاكات حقوق الإنسان قائمة على هذا الأساس. ولأسباب تتعلق بالانتماء السياسي الفعلي أو المفترض، أو بسبب المخاطر على السلامة الشخصية، قد لا يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان في مثل هذه الظروف من الوصول إلى ضحايا الانتهاكات ذات الدوافع السياسية التي ترتكبها جميع الأطراف. ومن المحتم أن يكون الوصول إلى الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات مرهوناً جزئياً بالولاء السياسي لفرق البحث سواء الفعلي أو المفترض. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تنفيذ طرق التثليل التي يمكن تطبيقها عادة، نظراً للعواقب الأمنية المحتملة للمدافعين عن حقوق الإنسان في إجراء الأبحاث مع تلك الموجودة على "الجانب الآخر" من النزاع. أثرت هذه الحقائق على الأدلة الموثقة المتعلقة بالتمييز على أساس الرأي السياسي، حيث وجدت فرق البحث أدلة أكثر بكثير متعلقة بالانتهاكات المزعومة من قبل أنصار الله من أي طرف آخر.

- ثالثاً، جاء كل فريق بحث بخبراته الخاصة واستخدم وسائل الاتصالات والتشبيك الموجودة لديه مسبقاً من أجل الوصول إلى أعضاء مجموعات مختلفة تعرضت للتمييز. على سبيل المثال، كانت بعض فرق البحث أكثر خبرة في العمل على قضايا التمييز القائم على أساس الجنس، في حين كان آخرون أكثر خبرة في العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى هذا النحو، لم يكن لدى فرق البحث بالضرورة مستويات متساوية من الوصول إلى المجموعات المستهدفة في المناطق الجغرافية التي جرت فيها الأبحاث الميدانية.

- وأخيراً، أدت المستويات المرتفعة من الوصمة الاجتماعية والتمييز ضد فئات معينة، لا سيما الأشخاص المثليين ومزدوجي التوجه الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، إلى تقليل مشاركة أشخاص محتملين للمقابلة، لأن الأشخاص غير مستعدين عموماً للكشف أو التحدث عن توجههم الجنسي أو حالتهم الصحية علناً.

وعلى هذا، فإن هذا التقرير لا يستطيع - ولا يزعم - تقديم تحليل شامل عن أنماط التمييز وعدم المساواة في اليمن. إن توفر أو عدم توفر أدلة على التمييز في مجال معين من مجالات الحياة أو فيما يتعلق بحقوق معينة لا يعكس بالضرورة حجم أو نطاق الممارسات التمييزية الموجودة في اليمن.

وعلى وجه الخصوص، كما لوحظ أعلاه، لا يمكن تفسير حقيقة أن غالبية بلاغات التمييز السياسي التي وثقتها فرق البحث تتعلق بممارسات أنصار الله على أنها تمثل - أو لا تمثل - حجم الممارسات التمييزية التي قامت بها جماعة أنصار الله بالمقارنة مع أي جهات فاعلة أخرى حكومية أو غير حكومية في اليمن. كانت طبيعة بيئة البحث من هذا القبيل بحيث لم يخول لمؤلفي التقرير أن يتخذوا موقف، استناداً إلى الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال هذا البحث، يسمح لهم بتقييم ما إذا كان عدد الحالات المنسوبة إلى أنصار الله تمثلهم أم لا. نوصي القراء بالرجوع إلى تقرير المؤسسة "من نجي ليل إلى أدجي" لمزيد من النقاش حول مدى استهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني من قبل جميع أطراف النزاع على خلفية آرائهم السياسية الفعلية أو المفترضة.

وبالمثل، لا ينبغي تفسير غياب المعلومات المتعلقة بالتمييز ضد مجموعة معينة على أنه لا جود للتمييز. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي بالضرورة تفسير الاختلافات في عدد الحوادث الموثقة في محافظات معينة على أنها مؤشرات على المستويات النسبية للتمييز التي تشهدها مختلف المحافظات. فمن حيث تصنيف واضعو التقرير للبيانات، تجدر الإشارة إلى أنه في حين أن واضعو التقرير بذلوا كل جهد لاعتماد نهج متسق وحازم، فإن قراراتهم فيما يتعلق بالتصنيف تأثرت بنوعية وشمولية الأدلة التي جمعتها فرق البحث في كل حالة فردية.

ومن المهم أيضاً أن نلاحظ في البداية أنه في حين أجريت في معظم الحالات مقابلات مع ضحية الانتهاك المعني، لم يكن هذا هو الحال دائماً. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للحق في الحياة، أجرت فرق الأبحاث الميدانية مقابلات مع الأصدقاء وأفراد عائلات الضحية. وحيثما تم الاستشهاد بهذه الشهادات غير المباشرة في هذا التقرير، فقد تمت الإشارة إليها بوضوح.

وكما تم توضيحه أعلاه، لم يكن من الممكن في ظل الظروف الحتمية أن تتحقق المؤسسة وشريكها من شهادات الأفراد التي وثقتها فرق البحث. وعلى هذا النحو، من المهم التأكيد على أن المزاعم الفردية التي أبلغ عنها الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات لم يتم تأكيدها. ومع ذلك، ولأسباب التي نوقشت أعلاه - على وجه الخصوص، فإن الحجم الهائل للأدلة الموثقة، والنتائج التي توصل إليها البحث المكتبي المكثف من قبل المؤسسة - فإن المؤسسة ووضعو التقرير يعتبرون الأدلة التي جمعتها فرق البحث لديهم من الأهمية ما يكفي لأخذه بعين الاعتبار حتى في غياب مثل هذا التحقق.

وأخيراً، وفي جميع أجزاء التقرير، فإنه عند اقتباس شهادة الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، تم حجب جميع الأسماء والمعلومات الشخصية الأخرى نزولاً تحت رغبات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في عدم الكشف عن هويتهم والقضاء على أي خطر شخصي على الضحايا في الكشف عن هويتهم. كل مقابلة تمت الإشارة إليها أو الاستشهاد بها في هذا التقرير تم منحها رمزاً فريداً من أجل الحفاظ على سرية الهوية. يتم الاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بهويات الأفراد الذين تمت مقابلتهم في ملف من قبل واضعو التقرير.

وأنصار الله (وهي حركة شيعية من محافظة صعدة الشمالية، يشار إليها عمومًا باسم "الحوثيين")، فقد تصادمت مرارًا مع الحكومة<sup>17</sup> في عام 2010، وفي أعقاب التعديلات الدستورية المقترحة التي سعت إلى إزالة المدة المحددة للرئاسة، اندلعت الاحتجاجات في جميع أنحاء اليمن<sup>18</sup>.

قوبلت الاحتجاجات بمقاومة عنيفة من جانب الحكومة والجماعات المسلحة المرتبطة بالرئيس صالح<sup>19</sup>، مما أسفر عن مئات الوفيات وإدانة دولية واسعة النطاق<sup>20</sup> في أبريل/نيسان 2011، دفعت المخاوف من أن اليمن على حافة الانهيار الاقتصادي والسياسي، مجلس التعاون الخليجي إلى صياغة اتفاقية نقل السلطة، المعروفة باسم مبادرة مجلس التعاون الخليجي (GCC)، التي دعت الرئيس صالح إلى التنحي. تم التوقيع على هذه المبادرة من قبل صالح في نوفمبر/تشرين الثاني 2011<sup>21</sup>. تم انتخاب نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيساً في انتخابات توافقية في فبراير 2012، وعقدت لجنة صياغة الدستور اجتماعاتها لصياغة دستور يمني جديد<sup>22</sup>. تم تنظيم عملية الحوار الانتقالي، المعروفة باسم مؤتمر الحوار الوطني، بين مارس/آذار 2013 ويناير/كانون الثاني 2014<sup>23</sup>.

على الرغم من المحاولات لتشكيل مرحلة انتقالية شاملة سياسيا في أعقاب تبني مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ظل عدم الاستقرار سائداً. أدت ظروف المعيشة السيئة، وقرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية، إلى تغذية المظاهرات في العاصمة صنعاء في منتصف عام 2014<sup>24</sup>. بحلول سبتمبر/أيلول 2014، نشب الصراع، وقامت مجموعات من أنصار الله بمصادرة العديد من المباني الحكومية<sup>25</sup>. هربت حكومة الرئيس هادي إلى عدن، وطلبت من مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية التدخل عسكرياً في اليمن<sup>26</sup>.

ومنذ ذلك الحين، تورطت العديد من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الوطنية والدولية في الصراع، والذي لا يزال مستمراً حتى تاريخ الانتهاء من صياغة هذا التقرير<sup>27</sup>. وقد أدى ذلك إلى تفتيت الدولة وخلق أزمة إنسانية في البلاد، حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية بنحو 22 مليون شخص (75٪ من السكان)<sup>28</sup>. كما أدى اندلاع الصراع إلى مستويات كبيرة من النزوح الداخلي. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (UNHCR)، نزح أكثر من 2.3 مليون شخص داخلياً بسبب الصراع منذ مارس/آذار 2015<sup>29</sup>.

### 2.2 الإطار القانوني

#### نظرة عامة على الالتزامات الدولية

اليمن طرف في سبعة من معاهدات الأمم المتحدة الأساسية التسعة لحقوق الإنسان: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الجمهورية اليمنية هي دولة صغيرة مكتظة بالسكان تقع في طرف شبه الجزيرة العربية. يمتلك الإقليم الذي يشكل اليمن في العصر الحديث تاريخاً غنياً ومعقداً، وقد عانى من فترات متعددة من الاستعمار والاضطرابات الاجتماعية<sup>1</sup> في عام 2016، قدر عدد سكان اليمن بحوالي 27,584,213 نسمة، مما يجعلها الدولة رقم 48 من حيث عدد السكان في العالم<sup>2</sup>. وما يقارب 49.48٪ من السكان من الإناث (13,647,498)<sup>3</sup>.

الغالبية الساحقة من اليمنيين مسلمين وينتمون إلى مدارس الشافعي والزيدية في الإسلام<sup>4</sup>. تشمل الأقليات الدينية الإسماعيليين واليهود والمسيحيين والهندوس والمجتمعات البهائي<sup>5</sup>.

البلد ليس متجانساً عرقياً أو عنصرياً، على الرغم من تأكيدات الحكومة على عكس ذلك<sup>6</sup>، وهو في الواقع موطن لعدد من الجماعات العرقية والعنصرية المختلفة. وأكبر هذه المجموعات هي المجموعة الأفريقية العربية التي يصف أعضاؤها أنفسهم بـ "المهمشون" والذين تم تصنيفهم بشكل كبير "بالأخدام" من قبل الكثيرين في المجتمع اليمني<sup>7</sup>. يمثل المهمشون نسبة تصل إلى 12.7٪ من السكان اليمنيين<sup>8</sup>. اليمن لديها عدد كبير من المهاجرين واللاجئين، يقدر بنحو 280 ألف شخص من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (UNHCR) في عام 2018<sup>9</sup>، ومعظمهم من أصول صومالية<sup>10</sup>.

### 2.1 السياق السياسي: التاريخ الحديث

يمكن إرجاع تاريخ اليمن الحديث إلى حدثين مهمين في منتصف القرن التاسع عشر: إعادة احتلال شمال اليمن من قبل العثمانيين، واستيلاء الإمبراطورية البريطانية على ميناء عدن الجنوبي. وفي العقود التي تلت، تأسست الجمهورية العربية اليمنية (YAR) في الشمال، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (PDRY) في الجنوب. اندلع صراع داخلي فيما بينهما في عام 1972 وتم حلها في نهاية المطاف بالتوقيع على إعلان القاهرة، الذي وضع خارطة طريق لتوحيد الدولتين<sup>11</sup>. انطلقت مفاوضات الوحدة التي سيطرت عليها الجمهورية العربية اليمنية (YAR) بقيادة رئيسها علي عبد الله صالح<sup>12</sup> في 22 مايو 1990، شهدت البلد ميلاد الجمهورية اليمنية ("اليمن")<sup>13</sup>.

ومع ذلك، سرعان ما تدهورت العلاقات بين القيادة الشمالية والجنوبية عقب الوحدة، مما أدى إلى حرب أهلية قصيرة بين الحكومة والانفصاليين الجنوبيين<sup>13</sup>. انتهت الحرب في يوليو/تموز عام 1994 مع تعزيز مكانة النخبة الشمالية بشكل ملحوظ<sup>14</sup>. كانت القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لنظام صالح قائمة على تحالف بين شبكة مبنية حول الرئيس صالح وأخرى تحيط بحزب الإصلاح (التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الإسلامي السني الرئيسي في اليمن)، حيث تمتلك كل شبكة جناح عسكري خاص بها<sup>15</sup>. ومع ذلك، ومع تعزيز الرئيس صالح لسلطته، ازداد التوتر<sup>16</sup>. أما الجماعات التي شعرت بأنها مستبعدة من نظام المحسوبية للرئيس صالح، بما في ذلك الانفصاليين الجنوبيين



- بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، يتعين على اليمن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحظرها، واتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان التنمية الكاملة للمرأة والنهوض بها لأغراض ضمان ممارستها والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الرجال.
- بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (ICERD)، فإن اليمن ملزمة بالقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، مع التمييز العنصري الذي يشمل التمييز على أساس اللون والعرق والنسب. وقد أوضحت لجنة القضاء على التمييز العنصري أن مصطلح "النسب" قد يشمل "التمييز ضد أعضاء المجتمعات المحلية على أساس أشكال المستويات الاجتماعية مثل الطبقات والأنظمة المشابهة للوضع الموروث".<sup>34</sup> كما يجب على اليمن اتخاذ إجراءات إيجابية لضمان تطوير وحماية مجموعات عرقية معينة لأغراض ضمان التمتع الكامل والمتكافئ بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، يتعين على اليمن ضمان وتعزيز الأعمال التامة لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز من أي نوع على أساس الإعاقة.

#### الإطار المفاهيمي

عند إجراء تحليلهم في الجزء 3 من هذا التقرير، أعتمد واضعو التقرير منظور حقوق الإنسان الموحد لمؤسسة الحقوق المتساوية حول المساواة، والذي يؤكد على الدور الأساسي للمساواة في التمتع بجميع حقوق الإنسان. يُعرب عن إطار حقوق الإنسان الموحد بشأن المساواة في إعلان المبادئ بشأن المساواة ("الإعلان")، وهو بيان لأفضل الممارسات القائمة على المفاهيم والاجتهادات القضائية التي تطورت في السياقات الدولية والإقليمية والوطنية، والتي تعزز اتباع نهج موحد للمساواة وعدم التمييز.<sup>35</sup> وقد تم التوقيع عليه في البداية من قبل 128 من خبراء في مجال قانون المساواة، وتمت الموافقة عليه لاحقاً من قبل آلاف الخبراء والنشطاء في مجال المساواة وحقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم.

وبموجب الإعلان، يُفهم الحق في المساواة على أنه حق لجميع البشر في أن يكونوا متساوين في الكرامة، وأن يعاملوا باحترام وتقدير والمشاركة على قدم المساواة مع الآخرين في أي مجال اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي أو مدني. والحق في عدم التمييز هو حق قائم بذاته يندرج في إطار الحق في المساواة. ويشمل أربعة أشكال محظورة من التمييز: التمييز المباشر، والتمييز غير المباشر، والتحرش، وعدم توفير استيعاب معقول. ولكي يكون الحق في المساواة فعالاً، ينبغي على الدول اتخاذ إجراء إيجابية من أجل إزالة الحرمان الذي تتعرض له مجموعات معينة بسبب عدم المساواة الهيكلية الأساسية.

(CRPD)، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT)، واتفاقية حقوق الطفل (CRC).

والجدير بالذكر أن اليمن ليس طرفاً في اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (ICRMW)، أو الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (ICPPED).

على اليمن ضمان المساواة في التمتع بجميع الحقوق المكفولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي اعتبارات أخرى.<sup>30</sup> بالإضافة إلى ذلك، بموجب المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، يتعين على اليمن ضمان الحماية المتساوية والفعالة من التمييز في جميع مجالات الحياة التي ينظمها القانون، بما في ذلك على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل الاجتماعي أو القومي أو الملكية أو المولد أو أي اعتبارات أخرى.

وقد تم تفصيل هذه القائمة المفتوحة للأسباب المحظورة للتمييز بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قبل هيئات المعاهدات. على وجه الخصوص، أوضحت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم 20، أن مصطلح "المولد" بموجب المادة 2 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشمل النسب،<sup>31</sup> وأن الإعاقة، والعمر، والجنسية، والحالة الاجتماعية والأسرية والتوجه الجنسي والهوية الجنسية والحالة الصحية (بما في ذلك حالة فيروس نقص المناعة البشرية) ومحل الإقامة (بما في ذلك محل إقامة الشخص الحالي أو السابق) والوضع الاقتصادي والاجتماعي تقع ضمن فئة "أي اعتبارات أخرى".<sup>32</sup>

وفقاً للمبدأ القائل بضرورة تطبيق صكوك حقوق الإنسان الدولية بطريقة متنسقة،<sup>33</sup> على اليمن ضمان ليس فقط الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) ولكن أيضاً الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) دون تمييز يقوم على هذه الأسس.

وعلاوة على ذلك، يقع على عاتق اليمن التزامات محددة لضمان المساواة في التمتع بالحقوق والقضاء على التمييز بموجب المعاهدات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. فمثلاً:

## الفصل الثالث نظرة عامة على البحث الميداني

بقلم: السيد: غمدان عبد الله محمد، السيد: صامد محمد السامعي، والسيدة: عابدة عبد الله محمد سعيد

ظل الظروف التي يُنظر فيها إلى المدافعين عن حقوق الإنسان على نطاق واسع على أنهم يساندون أحد الأطراف في هذا النزاع، وقد تعرضوا هم أنفسهم لانتهاكات حقوق الإنسان قائمة على هذا الأساس. ولأسباب تتعلق بالانتماء السياسي الفعلي أو المفترض، أو بسبب المخاطر على السلامة الشخصية، قد لا يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان في مثل هذه الظروف من الوصول إلى ضحايا الانتهاكات ذات الدوافع السياسية التي ترتكبها جميع الأطراف.

يقدم هذا الجزء من التقرير لمحة عامة عن المظاهر المختلفة للتمييز وعدم المساواة التي حددها واضعو التقرير بعد قيامهم بمراجعة 6143 مقابلة موثقة من قبل فرق البحث الميداني في اليمن.

### 3.1 التمييز على أساس الرأي السياسي

ومن المحتم أن يكون الوصول إلى الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات مرهوناً جزئياً بالولاء السياسي لفرق البحث سواء الفعلي أو المفترض. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تنفيذ طرق التثليل التي يمكن تطبيقها عادة، نظراً للعواقب الأمنية المحتملة للمدافعين عن حقوق الإنسان في إجراء الأبحاث مع تلك الموجودة على "الجانب الآخر" من النزاع.

لقد كان قمع النشاط السياسي للمعارضة، والصحافة المستقلة، ونشطاء المجتمع المدني من قبل كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية في اليمن، معروفاً نسبياً، سواء خلال عهد صالح أو في سياق النزاع الحالي. منذ تصاعد النزاع في عام 2015، ازداد قمع المعارضين السياسيين - وخاصة القمع العنيف. كشفت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية عن زيادة الاعتقالات التعسفية والاعتقالات وحالات الاختفاء القسري وغيرها من انتهاكات الحقوق، مع استهداف أعضاء من الأحزاب السياسية المعارضة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني من قبل مختلف الجهات الفاعلة على أساس آرائهم السياسية الفعلية أو المفترضة.<sup>36</sup>

أثرت هذه الحقائق على الأدلة الموثقة المتعلقة بالتمييز على أساس الرأي السياسي، حيث وجدت فرق البحث أدلة أكثر بكثير متعلقة بالانتهاكات المزعومة من قبل أنصار الله من أي طرف آخر. وجدت فرق البحث أدلة أكثر بشكل ملفت تتعلق بممارسات تمييزية مزعومة قامت بها جماعة أنصار الله. لا يمكن تفسير ذلك على أنها تمثل - أو لا تمثل - حجم الممارسات التمييزية التي قامت بها جماعة أنصار الله بالمقارنة مع أي جهات فاعلة أخرى حكومية أو غير حكومية في اليمن. كانت طبيعة بيئة البحث من هذا القبيل بحيث لم يخول لمؤلفي التقرير أن يتخذوا موقفاً، استناداً إلى الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال هذا البحث، يسمح لهم بتقييم ما إذا كان عدد الحالات المنسوبة إلى أنصار الله تمثلهم أم لا.

حدد واضعو التقرير عدد 842 بلاغاً عن التمييز على أساس الرأي السياسي. وشملت هذه انتهاكات تمييزية في الحق في الحرية (188)، حرية التعبير (47)، حرية الإقامة والتنقل (99)، الحق في الخصوصية (30)، حق المحاكمة العادلة والوصول إلى العدالة (33)، حق الزواج وتكوين أسرة (6)، حق الملكية (23)، حرية التجمع (5)، وتكوين الجمعيات (5)، المشاركة في الشؤون العامة (1)، الحق في مستوى معيشي لائق (46)، الحق في التنظيم والاضراب (4)، وحالات العنف التمييزي (144). ووجد واضعو التقرير أن الأفراد قد تعرضوا للتمييز على أساس انتماءاتهم السياسية في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك مجال العمل (173)، والضمآن الاجتماعي (2)، والرعاية الصحية (9)، والتعليم (27). تم توفير الأمثلة التوضيحية في الأسفل.

### العنف القائم على التمييز

واحد من أخطر الانتهاكات التمييزية للحقوق التي حددها واضعو التقرير تتعلق بالعنف القائم على التمييز. 144 حالة من حالات قتل الأفراد أو تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز بسبب آرائهم السياسية الفعلية أو المفترضة التي تم الإبلاغ عنها لفرق البحث. وردت بلاغات من 16 محافظة، بما في ذلك صنعاء وأمانة العاصمة (12)، عدن (8)، لحج (5)، الضالع (12)، الحديدة (8)، إب (1)، صعدة (12)، ريمة (2)، مأرب (15) الجوف (27) ذمار (13)، حاجه (5)، عمران (5)، أبين (14)، والبيضاء (5).

بالإضافة إلى ذلك، حدد واضعو التقرير 57 بلاغاً عن مواقف اجتماعية تمييزية، مع الأفراد الذين يعانون من وصمة العار الاجتماعية، والاستبعاد والتهميش بسبب آرائهم و/أو انتماءاتهم السياسية الفعلية أو المفترضة. وتشمل هذه الحالات الأفراد الذين أفادوا أنهم استبعدوا من الأحداث الاجتماعية، بما في ذلك حفلات الزفاف، بسبب انتماءاتهم السياسية الفعلية أو المفترضة.<sup>37</sup>

ورُغم أن بعض هذه الحوادث وقعت قبل النزاع الحالي، سواء أثناء حكم صالح<sup>38</sup> أو خلال الفترة الانتقالية<sup>39</sup> وتعلق ست من الحوادث بوفاة أعضاء في حزب الإصلاح (التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الإسلامي السنّي الرئيسي في اليمن).<sup>40</sup> وكما أوضحت إحدى النساء ممن تمت مقابلاتهن عن واقعة مقتل زوجها في عام 2009:

قتلت جماعة مسلحة تنتمي إلى أنصار الله زوجي لأنه عضو في حزب الإصلاح وأجبروني على الخروج من منزلي في منتصف الليل. ثم قاموا

أثرت البيئة السياسية والأمنية في البلد خلال الفترة البحثية على قدرة فرق البحث الميداني على إجراء مقابلات مع أفراد من مختلف الأطياف السياسية. هناك صعوبات كامنة للمدافعين عن حقوق الإنسان في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ذات الدوافع السياسية في سياق نزاع مسلح والتي تعتبر في جوهرها سياسية: ليس من المتوقع أن يكون المدافعين عن حقوق الإنسان موضوعيين تماماً حول هذا النزاع وأطرافه. ويعتقد بأن هذا صحيح على نحو خاص في

بتفجير المنزل وأجبروني على مغادرة المنطقة مع أطفالي وبدون أخذ أي من أمتعتنا.<sup>41</sup>

محافظة، بما في ذلك: أبين (7)، الضالع (5)، عدن (5)، البيضاء (20)، الجوف (17)، عمران (14)، ذمار (28)، حضرموت (10)، حجة (10) الحديدية (9)، مأرب (15)، صعده (23)، صنعاء وأمانة العاصمة (22)، وشبوة (3).

ذكر أحد الأشخاص كيف قامت مجموعة متصلة بأنصار الله بمهاجمة صديقهم في عام 2013 بسبب عضويته في حزب الإصلاح:

[الضحية] كان يبلغ من العمر 37 عامًا يعاني من إعاقة حركية خفيفة. ينتمي لحزب الإصلاح. في عام 2013، اعتدى عليه عدد من أعضاء جماعة أنصار الله وأطلقوا عليه الرصاص. وكُسرت إحدى رجليه. ثم أخذوه إلى مكان مجهول ولم يقوموا بعلاجه. أجروا له إسعافات أولية فقط. وبعد فترة طويلة، تواصلت أسرته مع الجهات التي تعتقله بعد أن علموا بمكانه. وبعد محاولات كثيرة، سُمح لهم بزيارته ودفع المال مقابل علاجه.<sup>42</sup>

أفاد الأفراد الذين قابلتهم فرق البحث عن مزاعم عن عمليات اختطاف<sup>49</sup> واعتقالات<sup>50</sup> وحالات اختفاء قسري<sup>51</sup> ذات دوافع سياسية، مع وجود بلاغات كثيرة تتعلق باحتجاز الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.<sup>52</sup> وأفادت الأنباء أنه تم إلقاء القبض على أشخاص بشكل واسع في الأماكن العامة والخاصة، بما في ذلك: في منازل الأشخاص،<sup>53</sup> وفي مقرات أعمالهم، وفي المحلات التجارية،<sup>54</sup> وفي الأماكن العامة وفي الشوارع،<sup>55</sup> وفي الأسواق،<sup>56</sup> وفي نقاط التفتيش الأمنية،<sup>57</sup> وفي مراكز الشرطة،<sup>58</sup> واثناء التظاهرات الشعبية السلمية.<sup>59</sup>

وبينما تم إطلاق سراح بعض الضحايا خلال أيام أو أسابيع، ظل آخرون في السجن لعدة أشهر في كل مرة.<sup>60</sup> وبحسب ما ورد، تم إلقاء القبض على أحد الضحايا واحتجز لمدة سبعة أشهر دون تهمة أو إحالته للمحاكمة.<sup>61</sup> وأبلغت فوراً بعض عائلات الضحايا بأماكن وجود أقاربهم،<sup>62</sup> في حين يدرك آخرون أن أقاربهم قد اعتقلوا واحتجزوا إلا أن السلطات لم تُخبرهم بمكان احتجازهم.<sup>63</sup>

تحدثت فرق البحث مع شخص تم اعتقاله من قبل أنصار الله في محافظة الجوف:

كنت تحت الاحتجاز غير المبرر في محافظة الجوف. اعتقلوني بدون تهمة حقيقية وتعرضت للتعذيب. بعد فترة طويلة، عرفت أن سبب اعتقالني هو أن والدي كان عضواً في حزب الإصلاح ... وتم إطلاق سراحي بعد أكثر من عام.<sup>64</sup>

### حرية التعبير

وجد وضعوا التقرير 47 بلاغاً متعلقة بانتهاك الحق في حرية التعبير على أساس الرأي السياسي. وردت بلاغات من 14 محافظة بما في ذلك: حضرموت (11)، صعده (7)، ذمار (7)، صنعاء (4)، إب (3)، ريمة (3)، المحويت (3)، أبين (3)، مأرب (1)، الجوف (1)، عمران (1)، لحج (1)، شبوة (1)، والضالع (1).

من أمثلة انتهاكات الحق في حرية التعبير ما يلي: حجب المواقع،<sup>65</sup> منع التغطية الصحفية للمظاهرات،<sup>66</sup> والعنف بغرض الترهيب ضد الصحفيين، بما في ذلك التهديد بالقتل، والذي يمنع قدرتهم على القيام بأعمالهم.<sup>67</sup> كما تلقت فرق البحث شهادات من أفراد فقدوا وظائفهم بعد الكتابة عن قضايا سياسية حساسة أو مثيرة للجدل:

أنا ناشط في المجتمع المدني وصحفي ميداني. لقد حُرمت من الحق في العمل في عهد صالح، لأن كتاباتي الصحفية كانت تنتقد سياسات الدولة حينها.<sup>68</sup>

كما تلقت فرق البحث الميداني بلاغات عن أعمال عنف ضد ستة من أعضاء حزب الإصلاح من قبل جماعات مسلحة تابعة لأنصار الله بعد نشوب الصراع في عام 2015.<sup>43</sup> وقيل إن الرجال قُتلوا على يد أنصار الله بسبب انتمائهم لحزب الإصلاح، رغم رفضهم للمشاركة في الأعمال العدائية.<sup>44</sup> كما وثقت الأبحاث حالات الاعتداء الجسدي الشديد التي ارتكبت ضد الأشخاص الذين تم اعتقالهم من قبل أنصار الله بسبب انتمائهم السياسية لحزب الإصلاح،<sup>45</sup> واحتجاز الأفراد في زنانات مكتظة وقذرة وذات تهوية سيئة.<sup>46</sup>

وتحدثت فرق البحث الميداني مع العديد من أفراد الأسرة وأصدقاء للأفراد الذين تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وفي حادث خطير للغاية، مات الضحية بعد اعتقاله وتعذيبه في الحجز. كما أفاد أحد أفراد أسرة الضحية:

[الضحية] كانت عضواً في حزب الإصلاح. وذات يوم بينما كان عائداً إلى قريته من مدينة صنعاء، ألقى أنصار الله القبض عليه عند نقطة تفتيش بالقرب من قريته وأخفته لمدة أربعة أشهر. تعرض خلالها للتعذيب الشديد حتى أصبح غير قادر على المشي. تم نقله إلى المستشفى بعد سوء حالته. وتوفي بعد شهر في المستشفى بسبب تفجحات في الدماغ من أثر التعذيب.<sup>47</sup>

وشرح أحد الأفراد للباحثين أنه أُجبر على البقاء بعيداً عن أفراد عائلته بسبب انتماءاته السياسية لحزب الإصلاح. وعند محاولته العودة إلى المنزل، تعرض للعنف الشديد: "كنت هارباً من منطقتي التي تسيطر عليها أنصار الله وعندما حاولت العودة، تم توقيفي وأصبحت بطلق ناري".<sup>48</sup>

### الحرمان من الحرية

حدد واضعو التقرير 188 حالة حرمان من الحرية ارتكبت على أساس الرأي السياسي، مع بلاغات وردت من 15



## العمل

وقد تم الإبلاغ بشكل كبير عن وقائع تمييز في مجال العمل على أساس الرأي السياسي، حيث تم تحديد 173 حالة في 17 محافظة، بما في ذلك، الجوف (40)، لحج (31)، حضرموت (19)، أبين (14)، البيضاء (13)، مأرب (13)، صنعاء (8)، شبوة (8)، عدن (5)، حجة (4)، عمران (4)، الحديدة (3)، صعده (3)، الضالع (2)، تعز (2)، ذمار (2)، والمحويت (2).

المعاملة الأقل تفضيلاً في مجال التوظيف تتجلى بطرق مختلفة، بما في ذلك: الفصل من العمل على أساس الانتماء السياسي،<sup>76</sup> مصادرة الراتب،<sup>77</sup> والحرمان من الترقيات.<sup>78</sup> في حين أفاد بعض الأفراد أنهم نقلوا إلى وظائف أخرى دون موافقتهم بسبب انتماءاتهم السياسية، بما في ذلك نقلهم قسراً من موقع في إحدى المحافظات إلى محافظة أخرى.<sup>79</sup>

## التعليم

وجد واضعو التقرير 27 بلاغاً عن التمييز في التعليم الذي يعاني منه الأفراد بسبب انتماءاتهم السياسية الفعلية أو المفترضة. وردت بلاغات من 7 محافظات، بما في ذلك الجوف (11)، حضرموت (6)، صعده (1)، لحج (3) عدن (2) وصنعاء وأمانة العاصمة (4).

وعلى سبيل المثال، أفاد أحد الطلاب أنه تم طرده من الجامعة بسبب انتماءاته السياسية،<sup>80</sup> وأفاد طالب آخر أنه تم رفض دخوله إلى مدرسته لأنه رفض ترديد شعار أنصار الله.<sup>81</sup>

## 3.2 التمييز على أساس الدين أو المعتقد

في حين أن البيانات الرسمية تفتقر إلى الديموغرافيا الدينية للبلاد، فقد ذكرت الحكومة أن "أكثر من 99,7 في المائة من اليمنيين مسلمون"، ومعظمهم ينتمون إلى مدارس الشافعية والزيدية في الإسلام.<sup>82</sup> تشمل الأقليات الدينية أتباع المدرسة الإسلامية الإسماعيلية (التي يبلغ عدد أفرادها حوالي 14000 شخص)<sup>83</sup> واليهود والمسيحيين والهندوس وأعضاء الديانة البهائية.<sup>84</sup>

ارتكبت معظم حالات التمييز الديني التي حددها واضعو التقرير ضد المسلمين على أساس انتماءاتهم العقائدية، على سبيل المثال، كان هناك دليل على استهداف الأفراد بسبب انتمائهم إلى الحركة السلفية، أو بسبب ارتباطهم بالحركة الشيعية الزيدية. ومع ذلك، فقد حدد واضعو التقرير أمثلة على التمييز ضد أفراد الأقليات الدينية، ولا سيما الجالية اليهودية في اليمن.

حدد واضعو التقرير ما مجموعه 159 حالة من التمييز على أساس الدين أو المعتقد. وشملت هذه الانتهاكات التمييزية مع الحق في الحرية (23)، حقوق المحاكمة العادلة والوصول إلى العدالة (19)، حرية الفكر والمعتقد (24)، الحق في الخصوصية (10)، حرية التنقل واختيار السكن (17)،

أنا ناشط أكتب في وسائل التواصل الاجتماعي. كتبت مقالات تنتقد [أنصار الله] على الفيسبوك. فقاموا باختطافي واخفائي لمدة 10 أيام في زنزانة انفرادية. بعد خروجي من السجن تفاجأت بأنه قد تم فصلي من العمل، واضطرت لمغادرة المحافظة.<sup>69</sup>

ناشط في وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2015 كان يكتب منتقدا الحوثيين في الفيس بوك، فقاموا باختطافه واخفائه لمدة عشرة أيام في زنزانة انفرادية، بعد خروجه من السجن تفاجأ بأنه قد تم فصله من العمل، واضطر لمغادرة المحافظة

## حرية التنقل واختيار مكان الإقامة

وجد واضعو التقرير 99 بلاغاً متعلق بالاعتقالات مع الحق في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة على أساس الرأي السياسي. تم الإبلاغ عن انتهاكات في 13 محافظة، منها: الجوف (56)، شبوة (12)، أبين (8)، حضرموت (5)، الضالع (4)، صنعاء (4)، مأرب (3)، إب (2)، عدن (1)، لحج (1)، ذمار (1)، صعده (1)، وأبين (1).

ووجدت فرق البحث الميداني أدلة على أنه منذ نشوب الصراع، أُجبر الأفراد الذين يُعتقد انضمامهم إلى جماعة سياسية معينة على ترك منازلهم، كما أفاد أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلة:

لقد تم تهجيرني من قبل مسلحون ينتمون إلى المقاومة الشعبية، وهي جماعة مسلحة تقاتل إلى جانب الحكومة [المعترف بها دولياً]. لقد اتهموني بالولاء لأنصار الله لأن علاقتي معهم كانت جيدة، لذلك أُجبروني على مغادرة مدينتي والذهاب إلى صنعاء.<sup>70</sup>

## الملكية

وجد واضعو التقرير 23 بلاغاً متعلقة بانتهاكات مزعومة على ممتلكات الأفراد على أساس الرأي السياسي، حيث وردت بلاغات من 11 محافظة، بما في ذلك البيضاء (2)، أبين (1)، حجة (3)، ذمار (1)، الجوف (3)، صعده (3)، الضالع (6)، لحج (1)، عدن (1)، وصنعاء وأمانة العاصمة (2).

وشملت الانتهاكات المزعومة، التي ارتكبت على أساس الرأي السياسي للضحايا، تدمير منازل تنتمي إلى خصوم سياسيين،<sup>71</sup> مصادرة الممتلكات،<sup>72</sup> ونهب المباني التجارية،<sup>73</sup> تفتيش المنازل دون أمر قضائي،<sup>74</sup> والسطو على المنازل لاستخدامها ككنائز عسكرية.<sup>75</sup>

## حرية التنقل واختيار السكن

وحدد واضعو التقرير 17 بلاغاً عن انتهاكات في الحق في حرية التنقل واختيار السكن على أساس الدين أو المعتقد: 14 من صعدة وواحد من كل من محافظات صنعاء ولحج والضالع.

وقد وقعت بعض الحوادث المبلغ عنها قبل النزاع الحالي: على سبيل المثال، أخبر ستة ممن تمت مقابلتهم ينتمون إلى الحركة السلفية المقابلات إنهم أُجبروا على مغادرة منازلهم في عام 2009 بسبب انتماءاتهم الدينية ومنعهم من العودة إلى المنطقة.<sup>93</sup> تشير البلاغات التي تلقتها فرق البحث أنه منذ اندلاع النزاع في عام 2015، قيّدت أنصار الله حرية الحركة واختيار السكن للأفراد بناءً على انتماءهم الديني، بما في ذلك فرض حظر السفر الذي يمنع الأفراد من مغادرة المحافظة.<sup>94</sup>

## الملكية

وحدد واضعو التقرير 16 حالة حُرْم فيها الأفراد من التمتع بممتلكاتهم على أساس الدين أو المعتقد. جميع البلاغات جاءت من الضالع (2)، وصعدة (14).

وشملت الانتهاكات المزعومة فرض قيود على شراء الأراضي،<sup>95</sup> ومصادرة الممتلكات،<sup>96</sup> وإغلاق المباني التجارية، كما حدث لأحد أفراد المجتمع اليهودي عندما أغلقت الجماعات المرتبطة بأنصار الله مكان عمله بالقوة.<sup>97</sup> وقد تم الإبلاغ عن حالات مماثلة من التمييز من قبل أعضاء الجماعات الدينية الأخرى.

تم منعي من ممارسة نشاطي التجاري داخل المحافظة لأنني من اتباع المذهب السني. تمت مصادرة ممتلكاتي ونهبها، وإغلاق متجري. بعدها تم اعلامي بان علي مغادرة المحافظة في غضون ثلاثة ايام والا فان دمي مباح، ما اضطرني للمغادر.<sup>98</sup>

## تسليط الضوء: التمييز ضد الجماعة اليهودية

توجد الجالية اليهودية في اليمن منذ مئات السنين، على الرغم من تناقص أعدادها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. لقد غادر آلاف اليهود اليمنيين البلاد منذ منتصف القرن العشرين بسبب التمييز الشديد الذي واجهوه، والذي استمر الكثير منه من قبل جهات حكومية على مر السنين.<sup>99</sup>

أوضح الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أنه منذ احتجاجات عام 2011 وما أعقبه من تدهور في الأمن السياسي- الذي شهد قيام أنصار الله بممارسة السيطرة الفعلية على المناطق التي تقطنها الجالية اليهودية- تعرض اليهود اليمنيون لعدد من انتهاكات حقوقهم التمييزية. وكما ذكر أعلاه، قال أحد الأفراد للباحثين إنه قد تم اعتقاله تعسفاً من قبل أعضاء جماعة أنصار الله، ومن ثم تم منعه من مزاولته

الملكية (16)، وحالات العنف التمييزي (33). ورُغم أن الأفراد واجهوا تمييزاً بسبب معتقداتهم الدينية في مختلف مجالات الحياة، على سبيل المثال، حدد واضعو التقرير 8 حالات من التمييز في العمل، و9 حالات من التمييز في التعليم. مع أمثلة توضيحية ترد أدناه.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد حدد واضعو التقرير 3 بلاغات عن مواقف اجتماعية تمييزية، حيث يعاني الأفراد من وصمة العار والاستبعاد والتهميش بسبب دينهم أو معتقداتهم الفعلي أو المفترض.

## العنف القائم على التمييز

وكان من أخطر انتهاكات حقوق التمييز التي حددها واضعو التقرير العنف التمييزي على أساس الدين. تم تسجيل 33 حالة من هذا النوع، مع تلقي بلاغات من 6 محافظات، بما في ذلك عدن (1)، الضالع (3)، إب (2)، صعدة (14)، حضرموت (11)، ومأرب (2).

وثقت فرق البحث بلاغات عن أعمال عنف ارتكبت ضد أفراد تم استهدافهم بسبب كونهم من أتباع الحركة الشيعية الزيدية،<sup>85</sup> بما في ذلك 4 حالات جنود في حضرموت قبل إنهم قتلوا بسبب انتمائهم إلى حركة الزيديين الشيعية.<sup>86</sup> كما وثقت فرق البحث مقتل ستة أشخاص ينتمون إلى الحركة السلفية،<sup>87</sup> وحدد واضعو التقرير بلاغات عن أعمال عنف ضد أفراد من المجتمع اليهودي اليمني (تمت مناقشتها بمزيد من التفاصيل أدناه).<sup>88</sup>

## الحرمان من الحرية

حدد واضعو التقرير 23 حالة تشتمل على انتهاكات للحق في الحرية على أساس الدين أو المعتقد، وقد وردت بلاغات من عدة محافظات: البيضاء (1)، وذمار (1)، ومأرب (5)، وصعدة (12)، والضالع (3)، وصنعاء وأمانة العاصمة (1).

وشملت هذه حالات الاحتجاز التعسفي<sup>89</sup> والاختفاء القسري والسجن،<sup>90</sup> حيث تم الإفراج عن الأفراد بشرط مغادرة المنطقة وعدم العودة أبداً.<sup>91</sup> شرح أحد الأفراد اليهود الذين قابلتهم فرق البحث كيف تم اعتقاله والتحقيق معه وأُفرج عنه فقط بعد التوقيع على تعهد بعدم ممارسة دينه.

في عام 2013، حضر الي افراد مسلحين تابعين لجماعة انصار الله (الحوثيين) وطلبوا مني الذهاب معهم الى قسم شرطة المنطقة للتحقيق، ذهبيت معهم ولم اعترض لكنهم سجنوني فور وصولي الى القسم في زنزانة انفرادية وبقيت في السجن مدة شهر دون اي تحقيق، وتم الافراج عني بعد ان جعلوني اوقع تعهد بان لا امارس اي نشاط ديني خاص بالديانة اليهودية.<sup>92</sup>

أنشطته الدينية<sup>100</sup> وأوضح شخص آخر أنه تعرض للضرب على أيدي أفراد مسلحين في جماعة أنصار الله بسبب معتقداته الدينية عندما دخل إلى السوق.<sup>101</sup> وذكر يهود يمنيون آخرون أجرت معهم فرق البحث مقابلات أن جماعة أنصار الله منعتهم من شراء الأراضي،<sup>102</sup> وصادرت ممتلكاتهم،<sup>103</sup> ومنعتهم من تشغيل أعمالهم التجارية.<sup>104</sup> أفاد أحد من أجريت معهم المقابلات عن تدمير مدرسة يهودية من قبل أعضاء جماعة أنصار الله.<sup>105</sup>

في عام 2013، تم هدم المدرسة التي كنت أقوم بالتدريس فيها عدد من أبناء الديانة اليهودية. وتعرضت للتهديد بالقتل إذا عاودت نشاطي الديني، ما اضطرني للمكوث في منزلي وإيقاف نشاطي، الزموني أيضاً بالتنازل عن أرض المدرسة، مقابل عدم التعرض لي ولأسرتي.<sup>106</sup>

كما روى الأفراد الذين أجرت فرق البحث مقابلات معهم أنهم تعرضوا لمعاملة تمييزية على أيدي أفراد غير يهود في مجتمعهم. على سبيل المثال، أخبر طالب يهودي الباحثين أنه تعرض للضرب من قبل زملائه بسبب معتقداته الدينية؛ بدلاً من معاقبة الطلاب الذين ارتكبوا العنف، أجبره مدير المدرسة، على حد قوله، على ترك المدرسة.<sup>107</sup>

### 3.3 التمييز على أساس الجنس

في حين أن التمييز بين الجنسين يمكن أن يؤثر على كل من الرجال والنساء، فإن قوانين وسياسات التمييز العنصري، مقترنة بالقولب النمطية المجتمعية التي تركز التمييز ضد النساء والفتيات، مما يعني أن النساء في اليمن يواجهن التمييز بين الجنسين مما يحد من جملة أمور من بينها فرص المشاركة التعليمية والسياسية والاقتصادية.<sup>108</sup> تعد اليمن من بين أكثر الدول التي تعاني في العالم من عدم المساواة بين الجنسين: ففي التقرير العالمي حول الفجوة بين الجنسين لعام 2017، احتلت اليمن المرتبة 144 من بين 144 دولة للمساواة بين الجنسين.<sup>109</sup>

حدد واضعو التقرير ما مجموعه 1447 بلاغاً عن التمييز على أساس الجنس. وشملت هذه الانتهاكات مع عدد من الحقوق وفي عدد من مجالات الحياة، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس (218)، والحق في الحرية (13)، والوصول إلى العدالة (34)، والزواج والحياة الأسرية (223)، وحرية التنقل واختيار السكن (18)، وتسجيل المواليد وحقوق الجنسية (3)، والملكية (232)، وحرية تكوين الجمعيات (1)، والحق في مستوى معيشة لائق (95). ووجد أن الأفراد قد واجهوا التمييز على أساس جنسهم في العمل (51)، والضمان الاجتماعي (25)، والرعاية الصحية (35)، والتعليم (499). مع أمثلة توضيحية ترد أدناه.

بالإضافة إلى ذلك، حدد واضعو التقرير 335 بلاغاً عن النساء والفتيات اللاتي يعانين من مواقف تمييزية بين عائلاتهن ومجتمعاتهن. فمثلاً:

تواجه صديقتي دائماً التمييز من عائلتها التي تعتقد أنها تفكر إلى الذكاء (...). يعتقدون أيضاً أن إخوانها أفضل منها وأنها ليست صالحة إلا للطبخ والعناية بالمنزل، على الرغم من أنها متعلمة ومخرجة من الكلية.<sup>110</sup>

منعت صديقي، وهي فتاة في الخامسة عشرة من العمر، من الحصول على هاتف ذكي رغم أن أشقائها كان لديهم هذه الأجهزة. وكان السبب في ذلك أنها فتاة، ولا يحق للفتيات الحصول على مثل هذه التكنولوجيا.<sup>111</sup>

### العنف القائم على النوع الاجتماعي

حدد واضعو التقرير 218 بلاغاً بشأن أعمال عنف قائمة على أساس نوع الجنس. تم تلقي البلاغات من 19 محافظة بما في ذلك الجوف (2)، عدن (45)، صنعاء (41)، الحديدة (35)، أبين (26)، مارب (9)، لحج (7)، تعز (7)، الجوف (7)، وريمة (5)، المحويت (5)، حضرموت (5)، حجة (5)، الضالع (5)، إب (5)، صعده (3)، عمران (3)، البيضاء (2)، وذمار (1).

اتخذ العنف القائم على نوع الجنس أشكالاً مختلفة، بما في ذلك المضايقات<sup>112</sup> والاعتداء الجسدي<sup>113</sup> والاعتصاب<sup>114</sup> والاعتداءات اللفظية<sup>115</sup> والعنف المنزلي الذي يرتكبه والد الضحية<sup>116</sup> أو أخيها<sup>117</sup> أو زوجها.<sup>118</sup> وفي حالات خطيرة بشكل خاص، زُعم أن امرأة قد ماتت بعد تعرضها للعنف الجنسي.<sup>119</sup>

فعلى سبيل المثال، تلقت فرق البحث شهادة بشأن امرأة قُتلت على يد شقيقها بعد أن أبلغته بنيتها في الالتحاق بالجامعة.<sup>120</sup> وأفاد شخص آخر من الذين أجريت معهم مقابلات بأن فتاة قد تم قتلها من قبل شقيقها بعد تصوير شريط فيديو (تم تصويره من قبل صديقة البنت)، حيث عُرض وجه الفتاة مكشوفاً، وتمت مشاركته بين أفراد المجتمع. وتم اعتبار هذا بأنه يجلب العار على الأسرة.<sup>121</sup> زُعم أن امرأة أخرى رجمت حتى الموت على يد أعضاء في تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بعد أن اتهمت بممارسة الجنس خارج إطار الزواج.<sup>122</sup>

وكثيراً ما أفادت البلاغات أن أعمال العنف الجنسي قد أثرت على حقوق المرأة في مجالات الحياة الأخرى. على سبيل المثال، أوضحت امرأة كيف أنها فكرت في ترك وظيفتها كنتيجة لأفعال المضايقة المتكررة والاعتداءات الجسدية التي حدثت أثناء عودتها إلى المنزل أثناء الليل.

[أنا] أعمل حتى وقت متأخر، وفي طريق العودة إلى البيت، أتعرض لمضايقات وتحرش وقلّة احترام من قبل بعض الشباب المتواجدين في الشوارع. وفي أحد الأيام، تعرضت للتحرش والإعتداء حيث قام عدد

زوجها، وبعد بضع سنوات، تم التخلي عنها وتركها لرعاية أطفالها وتركها تعتمد على التبرعات الخيرية.<sup>130</sup> وتحدثت أخرى في المقابلة على النحو التالي:

أجبرني أبي على الزواج عندما كان عمري تسع سنوات لرجل كان عمره 44 سنة. لم أكن أعرف شيئاً عن الزواج آنذاك. على الرغم من أن زوجي كان تربويًا [معلمًا]، فقد عانيت منه سوء المعاملة: إهانة، وكان يفزعني بصوته المرتفع عندما يناديني، ومعاملتي كخادمة وليس كزوجة له. لقد سُجنت في منزله ومنعني من زيارة عائلتي وأقاربي. وأنجبت له ثلاثة أولاد وأنا لم أتجاوز العشرين عاماً. ولصغر سني، كدت أموت خلال الحمل والولادة في الثلاث المرات. استمر هذا الزواج لمدة 12 عاماً، إلى أن تقدمت بطلب الفسخ إلى المحكمة. منحتني المحكمة الفسخ، وأصدرت حكم على زوجي السابق بدفع نفقة لأطفالي: 5000 ريال [حوالي 17 دولارًا أمريكيًا] شهريًا. لكن زوجي السابق رفض دفعها ورمى بالمسئولية على عاتقي. لم يهتم أي من إخوتي أو أمي بأولادي، لذلك قررت أن أجد عملاً (...). واجهت اعتراض شديد من قبل إخوتي وجميع أفراد الأسرة [حول هذا]، لأن في عاداتنا، ليس للمرأة إلا [الجلوس في] البيت وليس من حقها ممارسة أي مهنة. تقدم رجل آخر (...). لخطبتي، ووافقت عائلتي على شرط أن أخذ أولادي معي. فوافقت على الزواج من دون اعتراض، لأنه من العار أن تحمل المرأة لقب "مطلقة" في مجتمعنا.<sup>131</sup>

### الملكية والوصول إلى العدالة

حدد واضعو التقرير 232 بلاغاً عن انتهاكات الحق في الملكية على أساس نوع الجنس. جاءت البلاغات من 18 محافظة، منها البيضاء (56)، صنعاء وأمانة العاصمة (41)، الجوف (33)، عدن (14)، مأرب (12)، عمران (11)، لحج (10)، ذمار (10)، صعده (9)، حجة (9)، تعز (6)، الحديدة (6)، الضالع (5)، إب (3)، المحويت (3)، ريمة (2)، وحضرموت (2). وعلاوة على ذلك، تم تلقي 34 بلاغاً تزعم عدم تحقيق العدالة (بصورة عامة عدم قدرة المرأة على أخذ ميراثها من خلال المحاكم) من ست محافظات: أبين (3)، عمران (1)، ذمار (3)، ريمة (5)، وصنعاء وأمانة العاصمة (22).

وكانت معظم انتهاكات الحق في الملكية المبلغ عنها والتي تتعلق بالمرأة المحرومة من ميراثها من جانب أفراد أسرتها بسبب جنسها.<sup>132</sup> حيث أن تكلفة رفع دعاوى قضائية للطعن في الحرمان من الميراث منعت بعض النساء من متابعة إجراءات المحاكم لإنفاذ حقوقهن.<sup>133</sup> وأفادت بعض النساء أنه لم يكن بمقدورهن الذهاب إلى المحكمة للمطالبة بإرثهن بسبب العادات والتقاليد المحلية، فمن المخجل أن ترفع المرأة

من الشباب بسحب حقيقتي وحاولوا الاعتداء عليّ لولا تدخل بعض المارة في الشارع ودافعوا عني حيث إذا المنتهكون بالفرار. أتمنى ان يتم وضع حد لهم فانا مضطرة للعمل حتى هذا الوقت المتأخر كوني من عائلة بسيطة وظروفنا الاقتصادية صعبة ويجب ان نتساعد، لكن احيانا افكر بترك العمل بسبب المضايقات.<sup>123</sup>

وحدد واضعو التقرير أيضا شهادة تشير إلى أن النساء المعوقات عرضة بشكل خاص للعنف القائم على نوع الجنس. فعلى سبيل المثال، أفاد أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بأن جاراها البالغ من العمر 45 عاماً، الذي كان يعاني من متلازمة داون، قد اغتصب من قبل جار آخر استغل ضعفه وبحسب ما ورد أجبرتها أسرة الضحية على البقاء داخل المنزل ولم تسمح لها بالخروج إلى الخارج.<sup>124</sup>

### زواج الأطفال والزواج القسري

يشكل زواج الأطفال والزواج القسري أشكالاً من العنف القائم على نوع الجنس.<sup>125</sup> أفاد العديد من النساء اللواتي أجرت فرق البحث مقابلات معهن على وجود قيود على حريتهن في اختيار الزوج.<sup>126</sup> كما أجرت فرق البحث مقابلات مع عدد من النساء اللاتي أجبرن على الزواج قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة.<sup>127</sup> وأفادت إحدى النساء عن النتائج المترتبة على إجبارهن على الزواج ضد رغبتهن باعتبارهن أطفال.

[تم] إجباري على الزواج من شخص لا أريده وحُرمت من التعليم وأنا في الصف السابع لغرض الزواج. وعندما تزوجت في أول يوم قام [زوجي] بضربي، ويقوم بإجباري على شرب أشياء لا أعرفها. وكان يربطني في الغرفة، وفي ثالث يوم من الزواج، قام بإحراقني في وجهي وذهب إلى والدي وقال له كلام غير واقعي [يسأله عن عذرتي]. ثم رجع أبي إلى البيت يريد أن يقتلني، لولا والدي وأخواني الصغار (...). في عُرفنا عندما يتقدم أحد لخطبة الأنثى، يوافق عليه والدها ولا يجوز للفتاة الرفض لأنه من العيب والعار أن تبدي رأيها أو ترفض على عكس الرجل الذي يتزوج بحسب اختياره وإرادته، وعليه حُرمت من التعليم، مما أدى إلى تدهور مستقبلي، و[عانيت] آثار نفسية. أنا كرهت أي شيء اسمه زواج.<sup>128</sup>

وأوضحت إحدى الفتيات أن زواج الأطفال كان سائداً في المنطقة التي عاشت فيها، ويعتقد والداها أنه إذا انتظرت حتى سن العشرين، فسيكون قد فات الأوان بالنسبة لها للعثور على زوج.<sup>129</sup> وأفادت إحدى النساء بأنها تعرضت لإعتداء من زوجها بعد أن أجبرت على الزواج ضد رغبتها في سن الثانية عشرة؛ وذكرت أنها تعرضت للإيذاء البدني من قبل

كما أفاد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بأن الفتيات تم تثبيطهن عن الذهاب إلى المدرسة بسبب وجود مخاوف من أن الفتاة المتعلمة ستطالب بميراثها.<sup>149</sup> أوضحت إحدى الفتيات للباحثين كيف كان عليها الموافقة على التنازل عن حقوقها في الميراث من أجل الالتحاق بالجامعة:

كنت في المدرسة من الانكفاء وكانت رغبتني في الدراسة كبيرة. وحين وصلت إلى الصف الثامن أوقفوني اسرتي عن الدراسة و أرغموني على المكوث في المنزل بحجة ان المدرسة اختلاط و انها عيب، بعد سنتين حاولت العودة للدراسة واستطعت اقتناعهم بعد الحاح طويل وبعد اكمال الثاني رفض اهلي ولم يسمحوا لي بمواصلة الجامعة وبعد اصرار والاحاح قبلوا ان ادرس في معهد... مقابل تنازلي عن ميراثي من مال وتركه ابي.<sup>150</sup>

أحد أخطر الادعاءات كانت من فتاة قالت للباحثين عن محاولات زميلتها السابقة في المدرسة الاستمرار في الدراسة:

المذكورة فتاه تزوجت وهي لا تزال قاصر ولم تتمكن من اكمال دراستها وبعد فترة من الزمن طلقها زوجها ولديها ولد وبنت فأرادت مواصلة تعليمها لكنها قوبلت بالرفض من قبل اخوانها الذين هددها بالقتل كونها مطلقة، ولا يحق لها مغادرة المنزل بحسب العادات والتقاليد، لكنها رفضت الانصياع للتهديد وحاولت الخروج من اجل الذهاب للدراسة، فقام أحد اخوانها بإطلاق الرصاص عليها ما أدى إلى وفاتها على الفور.<sup>151</sup>

#### العمل

حدد واضعو التقرير 51 بلاغاً بشأن التمييز القائم على نوع الجنس في مجال العمل. وردت بلاغات من 15 محافظة، بما في ذلك الحديدة (11)، صعده (6)، صنعاء (5)، عدن (5)، ريمة (5)، البيضاء (4)، تعز (3)، الجوف (3)، أبين (2)، مأرب (2)، الضالع (1)، إب (1)، المحويت (1)، حجة (1)، وعمران (1).

ذكرت النساء أنهن يعانين من عدم المساواة في ظروف العمل،<sup>152</sup> وحرمانهن من الترقية بسبب جنسهن،<sup>153</sup> وشرحن كيف أن عدم وجود ساعات عمل مرنة أثر على قدرتهن في العمل.<sup>154</sup> بالإضافة إلى ذلك، أبلغت بعض النساء أنهن منعن من العمل من قبل أفراد عائلتهن.<sup>155</sup> فمثلاً:

حصلت على وظيفة في معهد لتدريب الكمبيوتر. منعني أخي من العمل ومن مغادرة المنزل. وأوقفني عن العمل قائلاً أنني

قضية ضد أشقائها أو أقاربها الذكور في المحاكم.<sup>134</sup> وقد اختارت بعض النساء عدم القيام بذلك من أجل الحفاظ على علاقتهن مع أفراد أسرهن، وخاصة أشقاهن.<sup>135</sup> ومن بين النساء اللواتي ذهبن إلى المحكمة، لم يحصل سوى عدد قليل من النساء على حقوقهن فقد أشارت عدة نساء إلى أن الأحكام القضائية الإيجابية لم تكن وشيكة،<sup>136</sup> وكثيراً ما كانت القضايا عرضة للتأخير الشديد، وظلت معلقة لعدة سنوات دون صدور قرار.<sup>137</sup> وقد أوضحت إحدى النساء كيف اضطرت للانتظار لمدة عشرين عاماً قبل أن تتلقى حكماً إيجابياً في القضية.<sup>138</sup>

#### التعليم

حدد واضعو التقرير 499 حالة تتعلق بالتمييز بين الجنسين وعدم المساواة في التعليم، والتي تم تسجيلها في 18 محافظة، بما في ذلك البيضاء (124)، الحديدة (83)، صنعاء (76)، الجوف (26)، تعز (23)، ريمة (23)، صعده (21)، حجة (19)، عدن (18)، إب (17)، مأرب (17)، الضالع (14)، لحج (10)، عمران (10)، أبين (6)، المحويت (5)، ذمار (4)، وحضرموت (3).

تشير الشهادات التي تلقتها فرق البحث إلى أن النساء يواجهن عقبات تمييزية متعددة أمام التعليم، بجانب تسرب العديد من الفتيات من المدرسة في عمر مبكر. وقدمت أسباب مختلفة لاستبعاد النساء والفتيات من نظام التعليم، بما في ذلك الزواج المبكر،<sup>139</sup> والنقص في المدارس القريبة وعدم الرغبة في السماح للبنات بالذهاب لمسافات طويلة،<sup>140</sup> ونقص المدرسات،<sup>141</sup> والنزوح وتدهور الوضع الأمني،<sup>142</sup> والمواقف الاجتماعية الضارة تجاه تعليم الفتيات،<sup>143</sup> لا سيما في المناطق الريفية والناحية، حيث يتم تعليم الفتيات أنهن يجب أن يرضين بتحقيق الحد الأدنى من التعليم فقط (أي القدرة على القراءة والكتابة).<sup>144</sup> كما تم تسليط الضوء على النقص في مدارس الجنس الواحد للبنات كعقبة أمام تعليم الفتيات.<sup>145</sup> كما أوضحت إحدى الفتيات للباحثين:

كانت المدرسة الجديدة بعيدة وكانت مختلطة للبنين والبنات. قال لي والدي: "أنت فتاة ومكانك في المنزل." حدث هذا لأن الدولة رفضت توفير مدرسة للفتيات في منطقتي. تزوجت بعد أسبوع من المحادثة مع والدي وعاش زوجي الجديد في قرية مختلفة. ظننت أنني ربما أستطيع مواصلة دراستي هناك، لكن تلك القرية تعاني من نفس المشكلة. لا توجد مدرسة هناك أيضاً.<sup>146</sup>

وكان الفقر والوضع الاقتصادي الضعيف للأسر أحد الأسباب التي تشير إليها لعدم التحاق الفتيات بالمدارس، مما يعني أن الفتيات اللواتي ينتمين إلى خلفيات اجتماعية واقتصادية متدنية محرومات من التعليم بشكل خاص.<sup>147</sup> وأفادت عدة فتيات أنهن أبقين في المنزل للعمل، بدلاً من الذهاب إلى المدرسة، وقد أوضحن للباحثين أنهن مطالبات بالقيام بالأعمال المنزلية والرعي والعمل الزراعي.<sup>148</sup>



امراً وترك البيت ممنوع من وجهة نظر دينية. أحزنني ذلك بشدة لأنني منعت من عملي ومن كسب لقمة العيش. لو لم أعامل بهذه الطريقة لكنت حصلت على دخل شهري لدعم احتياجاتي.<sup>156</sup>

## الرعاية الصحية

حدد واضعو التقرير 35 حالة تتعلق بالتمييز بين الجنسين وعدم المساواة في مجال الرعاية الصحية. ووردت بلاغات عن 9 محافظات، بما في ذلك صنعاء (9)، المحويت (9)، إب (4)، عدن (3)، لحج (3)، ريمة (3)، عمران (2)، صعدة (1)، وأبين (1). وقد وردت بلاغات متعددة بشأن سوء خدمات الرعاية الصحية للنساء،<sup>157</sup> لا سيما بالنسبة للنساء الحوامل،<sup>158</sup> وعدم توفير الرعاية الصحية المناسبة للجنسين والأمهات في السجون.<sup>159</sup>

## 3.4 التمييز على أساس العرق والنسب

يشبه الهيكل الاجتماعي في اليمن نظام الطبقات بسبب "الطبيعة المنسوبة أو الموروثة" لمختلف فئاتها بحسب المهنة.<sup>160</sup> في الجزء العلوي من التسلسل الهرمي للطبقات الاجتماعية تتمركز فئة السادة (السيد)، المعروفة أيضاً باسم الهاشميين، الذين يدعون أن نسبهم يعود إلى النبي محمد. احتلوا تقليدياً دوراً بارزاً في الحياة الدينية والقضائية والسياسية، وكانوا أيضاً ملاك الأراضي.<sup>161</sup> وتتمثل أدنى الطبقات الاجتماعية اليمينية في الأفراد الذين يُعتقد أنهم "يفتقرون إلى الأصل" (ناقصي الأصل)، بما في ذلك مقدمي الخدمات مثل أصحاب المطاعم، والحلاقين، ومن تحتهم، المجموعة الأفريقية العربية التي تعرف بالمهمشين، والمهن الرئيسية لهم التنظيف والتسول.<sup>162</sup> غالباً ما يتم تحديد هوية المهمشين من خلال لون بشرتهم الداكنة، التي تميزهم عن أفراد الفئة الاجتماعية التي تفتقر إلى الأصل ويجعلهم أكثر عرضة للتمييز.<sup>163</sup>

حدد واضعو التقرير 1011 بلاغاً عن التمييز وعدم المساواة على أساس العرق أو النسب. وشمل ذلك العوائق التمييزية مع عدد من الحقوق وفي مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك العنف التمييزي (161)، الحق في الحرية (23)، والوصول إلى العدالة (27)، والحق في الخصوصية (19)، وحرية التنقل والسكن (7)، وتسجيل المواليد وحقوق الجنسية (4)، والملكية (51)، وحرية التعبير (2)، حرية تكوين الجمعيات (1)، المشاركة في الشؤون العامة (7)، الزواج والحياة الأسرية (140)، والحق في مستوى معيشي لائق (202). ووجد أن الأفراد قد واجهوا التمييز على أساس انتمائهم العرقي أو النسب في العمل (156)، والضمان الاجتماعي (17)، والرعاية الصحية (74)، والتعليم (103)، والخدمات الاجتماعية (17). يركز هذا الجزء من التقرير على التمييز وعدم المساواة الذي يعاني منه المهمشون على أساس العرق و/ أو النسب، مع أمثلة توضيحية ترد أدناه.

بالإضافة إلى ذلك، حدد واضعو التقرير 434 بلاغاً عن أشخاص يعانون من مواقف اجتماعية تمييزية، بما في ذلك وصمة العار والاستبعاد والتهميش بسبب انتمائهم العرقي أو أصلهم. على سبيل المثال، أفاد أحد المهمشين بأنه كان يُدعى خادم في كل مرة يخرجون فيها إلى الأماكن العامة في بلدتهم.<sup>164</sup> رجل آخر شرح للباحثين على النحو التالي:

أتعرض للتمييز كل يوم تقريباً وفي كل مكان المجتمع يحتقرنا ويتعامل معنا بدونية، أثناء تأدية عملي وأنا أنظف الشوارع الجميع ينادوني يا خادم (لفظة تمييزية)، في السوق والبقالة في أي مكان ينادوني يا "خادم" و السبب لأن لوني أسود.<sup>165</sup>

## العنف التمييزي

حدد واضعو التقرير 161 بلاغاً عن العنف التمييزي القائم على أساس العرق أو النسب في 18 محافظة، بما في ذلك صنعاء وأمانة العاصمة (15)، عدن (15)، لحج (3)، الضالع (3)، الحديدة (7)، تعز (14)، إب (12)، صعدة (3)، ريمة (5)، شبوة (1)، مأرب (15)، الجوف (1)، ذمار (4)، حجة (14)، عمران (5)، أبين (41)، والبيضاء (3). ومن جملة أمور شملت هذه الحوادث الاعتداءات الجسدية<sup>166</sup> والمضايقات<sup>167</sup>.

أوضحت إحدى النساء كيف تعرضت لعائلتها وبيتها لهجوم بعد أن واجهت رجلاً "تحرش بها":

في عام 2012، حدث ان تعرضت للتحرش الجنسي في كل مرة أذهب فيها إلى البئر لجلب المياه. وذات يوم، صرخت على الرجل "عيب" [عار عليك]، وجميع من كانوا في البئر قالوا له ذلك أيضاً. عدت إلى اسرتي وأخبرتهم بما حدث. ذهبوا إلى الرجل حيث كان يجلس جوار البئر مع مجموعة من الناس من قبيلته وطلبوا منه ان يتوقف عن مضايقتي. أجاب: "هي مجرد واحدة من المهمشين - خادمة". بدأوا بالعراك. بعد ذلك أخذ الجاني بعض الشباب من قريته وذهبوا إلى قريتي. ضربوا عائلتي ودمروا جزءاً من المنزل. كانت عائلتي خائفة للغاية، وغادرنا القرية حينها ولم نعد أبداً.<sup>168</sup>

## مستويات المعيشة

حدد واضعو التقرير 202 بلاغاً عن التمييز وعدم المساواة في مستويات المعيشة التي يتمتع بها المهمشين في 18 محافظة، بما في ذلك بما في ذلك صعدة (29)، صنعاء (29)، المحويت (23)، ريمة (20)، عدن (18)، مأرب (18)، لحج (16)، أبين (9)، الحديدة (8)، تعز (6)، إب (5)، عمران (5)، البيضاء (4)، ذمار (3)، حجة (3)، حضرموت (3)، الضالع (2)، وشبوة (1).

## العمل

حدد واضعو التقرير 156 حالة تتعلق بالتمييز على أساس العرق والنسب في مجال العمل موزعة على 17 محافظة، وهي ابين (31)، البيضاء (25)، عدن (24)، مأرب (15)، تعز (11)، صنعاء (10)، حجة (10)، لحج (8)، ذمار (6)، المحويت (4)، الحديدة (3)، إب (3)، ريمة (2)، الضالع (1)، حضرموت (1)، شبوة (1)، وعمران (1).

أفاد العديد من الأفراد المهمشين بأنهم يعاملون معاملة سيئة بسبب انتمائهم العرقي/النسب، بما في ذلك رفض حصولهم على وظيفة خلال عمليات التوظيف،<sup>178</sup> وحرمانهم من الأجور،<sup>179</sup> وخضوع رواتبهم لحصم غير قانوني،<sup>180</sup> وحرمانهم من الأحقية للترقية.<sup>181</sup> على سبيل المثال، فقد أفاد أحد الذين تمت مقابلتهم أنه تم رفضه للعمل في إحدى المدارس كونه من المهمشين، على الرغم من حصوله على المؤهلات التعليمية المناسبة:

تقدمت لطلب وظيفة كمدرس تابع لوزارة التربية، تم رفض طلبي وتجاهله لاني من فئة المهمشين، رغم دراستي الا اني لم اجد وظيفة، واعاني البطالة والحرمان.<sup>182</sup>

وأفاد فرد آخر بأن طلبه في العمل قد رُفض بسبب كونه من مجتمع المهمشين، أي أنه "لا يستحق" المنصب:

تقدمت بطلب لوظيفة [مشرف] إلى المدير العام، الذي رفض طلبي لأنني من المهمشين. قال إنني لا أستحق ذلك، مضيفاً أن المهمش يظل عامل طوال عمره في تنظيف الشوارع والمجاري والأشياء الفذرة التي لا يليق لأفراد الطبقة البيضاء لمسها أو شمها. وقال هذه الوظيفة حصر لأفراد الطبقة البيضاء. لا يحق للمهمشين المطالبة بمثل هذا الموقع الوظيفي. أما بالنسبة للبيض، فيتم تعيينهم مباشرة كمشرفين في مكاتب دوناً عن السود أو المهمشين. علينا أن نلتزم الصمت والرضاء بأي عمل يُعطي لنا (...). وأن نقبل كل ما يفرضونه علينا، بما في ذلك الطريقة التي يتصرفون بها تجاهنا واضطهادهم واحتقارهم لنا.<sup>183</sup>

وأفاد آخرون بأنه يدفع لهم أجر أقل وغير متناسو مع غيرهم من الموظفين:

[أنا] عامل في أرض مع أحد المزارعين. شكواي هي أنني لا أحصل على أجر عادل. استلم 1000 ريال في اليوم، في حين يحصل الآخرون على 2000 ريال. بالرغم من أنني أبذل جهداً أكثر منهم والسبب أنني من المهمشين.<sup>184</sup>

تشير البلاغات التي تلقتها فرق البحث إلى أن المهمشين لا يتمتعون بمستوى معيشي مرتفع.<sup>169</sup> بعض الأفراد الذين تمت مقابلتهم كانوا يعيشون في منازل مبنية من الكرتون والصفوح،<sup>170</sup> وذكروا أنهم يفتقرون إلى أساسيات الحياة المبدئية.<sup>171</sup> وأفادت البلاغات أن مشاريع ومرافق الصرف الصحي غير متوفرة إلى حد كبير في المناطق التي يعيشون فيها.<sup>172</sup> إبلاغ أحد الرجال الذين تمت مقابلتهم في الحوطة (وهي منطقة فقيرة يسكنها في الغالب أفراد من طائفة المهمشين) الباحثين بأن المنطقة التي يعيش فيها كانت بدون إمدادات مياه منذ عدة سنوات.<sup>173</sup> وأبلغت إحدى النساء الباحثين عن الظروف غير الصحية التي أجبرت على العيش فيها:

نعيش مع عائلات أخرى من المهمشين بجانب السانلة. تأتي مياه الصرف الصحي يوميًا نحونا من المدن المجاورة. رفعا شكوانا الى المجلس المحلي لكنهم لا يهتمون على الإطلاق، لأننا من المهمشين.<sup>174</sup>

كما أفاد المهمشون الذين جرت معهم المقابلات استبعادهم من قوائم الضمان الاجتماعي الرسمية، ومن قوائم توزيع المساعدات منذ اندلاع النزاع. بينما أصبح ملايين اليمنيين فقراء بسبب الحرب، بدأت منظمات الإغاثة بتوزيع المساعدات الإنسانية الأساسية. ومع ذلك، اشتكى عدد كبير من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من أنهم حرموا من المساعدات الإنسانية بسبب حقيقة أنهم من المهمشين.<sup>175</sup>

اتعرض للتمييز من قبل موزعي الإغاثة الذين لم يعطوني حصة من المساعدات الغذائية (...). [قالوا] أنني سأبيع الطعام وأنا معتاد على التسول. نظروا إليّ باحتقار ودعوني بالخدم. ومع ذلك، قاموا بتوزيع السلل الغذائية بين أولئك الذين كانوا ينتمون إلى القبائل أو الذين لديهم صلات شخصية [مع الموزعين]. قدموا المساعدة للعائلات غير المستحقة في حين لم أتمكن من تغطية احتياجاتي اليومية أو احتياجات أطفالي، الذين ينامون عادة مع بطون فارغة. إنني أدعو جميع منظمات الإغاثة غير الحكومية إلى الوقوف بجانبنا وحفظنا من ازدراء المجتمع ومعاملتنا كيشر.<sup>176</sup>

نحن نتعرض للتمييز ونعتبر أدنى منزلة لأننا من المهمشين. لا نجد معاملة متساوية مثل الآخرين. نحن غير مرحب بنا للانخراط مع المجتمع. لقد طلبنا من الحكومة تسجيلنا للحصول على الضمان الاجتماعي، لكنهم لم يستجيبوا لنا. كما تم حرماننا من الوصول إلى أي مساعدات إغاثة مثل بقية الأشخاص المحتاجين. يتم التعامل مع مطالبنا بشكل غير عادل. الأولوية هي رجال القبائل والأقوياء. أمل أن نحصل على حقوقنا وأطلب من السلطات تطبيق إجراءات متساوية وعادلة على جميع المواطنين.<sup>177</sup>

## التعليم

حدد واضعو التقرير 103 بلاغاً عن التمييز على أساس العرق والنسب وعدم المساواة في التعليم. حيث وردت البلاغات عن 16 محافظة منها: بما في ذلك عدن (18)، تعز (12)، الحديدة (9)، مأرب (9)، لحج (6)، إب (6)، حجة (6)، عمران (6)، ابين (6)، صنعاء (5)، الضالع (5)، المحويت (5)، ريمة (4)، ذمار (3)، البيضاء (2)، وصعدة (1). أفاد العديد من الذين تمت مقابلتهم بان سبب تركهم المدرسة أو حرمانهم من التعليم هو انتماءهم العرقي أو نسبهم. وأفاد البعض بان تركهم المدرسة نتيجة لتعرضهم للمضايقات والإساءة والتمييز من قبل مديري المدارس،<sup>185</sup> والمعلمين،<sup>186</sup> والطلاب.<sup>187</sup>

اضطرت لمغادرة المدرسة بسبب أحد المدرسين. لقد طردني من الصف قائلاً إنني من المهمشين، ولا أستحق الدراسة مع اشخاص الطبقة البيضاء. كان زملائي البيض في الصف يتجنبون الجلوس بجانبني ويرفضون اللعب معي (...). كنت أفضل طالب في السلوك بصفي. لم أضرب أحداً أبداً ولم اتسبب في أي مشاكل (...). والآن أنا أكره المدرسة، وأكره التمييز والتهميش الذي واجهته هناك. طردني المعلم لأنه قال إنني قلت كلمة بذيئة، لكنني لم افعل. قال لي "أنت لا تنتمي الى هنا، فأنت خادم" <sup>188</sup>

كنت أدرس (...). إلا أن هناك طلاب كانوا يستهزؤون ويسخرون مني. كانوا يقولون في وجهي "ليش تدرس وأنت خادم؟" وهذا ما جعلني أترك التعليم وأرجع إلى الشارع أنظف السيارات. اشتكيت إلى الإدارة واستدعوا الطلاب، إلا أنه لم يحصل شيء (...). لقد عانيت الكثير دخلت معهد، وكانت هناك عراقيل بمرحلة التسجيل أيضاً بسبب وضعي (...). كما أن هذه السخرية والاستهزاء تؤثر على نفسي وأشعر باننا أخدام ناقصين في المجتمع. أردت أن أتعلم لأحصل على عمل مناسب بدلاً عن العمل في الشارع لكن القبائل لم يتركوا لنا حالاً. <sup>189</sup>

وفي إحدى الحالات، يُزعم أنه رفض السماح لطفل الالتحاق بالمدرسة لأنه مهمش. <sup>190</sup>

كما أفادت البلاغات أن الفقر الذي يعاني منه الأفراد المهمشون يعيق بعض الطلاب من شراء اللوازم المدرسية الضرورية مثل الزي المدرسي، بالإضافة الى العوائق الاجتماعية والاقتصادية والمرتبطة بالعرق/النسب، والتي تزيد من التمييز ومعاناة الطلاب المهمشون. <sup>191</sup> واضطر آخرون إلى ترك المدرسة للعمل ودعم أسرهم. <sup>192</sup> كما أوضح طالب سابقاً:

قبل عامين، كنت طالب في المرحلة الإعدادية، واجتزت امتحاناتي بنجاح، لكنني لم أستطع اكمال المرحلة الثانوية بسبب عائلي. فقد أجبروني على ترك المدرسة للبحث عن عمل لمساعدتهم في توفير الاحتياجات اليومية. كوننا مهمشون وفقراء فهذا يعني أننا لا نحظى بأي اهتمام. أخبرتني عائلتي أنه حتى إذا أنهيت الدراسة والجامعة، فسوف أظل فقيراً كما أنا الآن، لأن المهمشون يبقون مهمشين حتى الممات. <sup>193</sup>

## الرعاية الصحية

حدد واضعو التقرير 74 بلاغاً عن التمييز على أساس العرق/النسب وعدم المساواة في مجال الرعاية الصحية. وردت البلاغات من 15 محافظة منها: صنعاء وأمانة العاصمة (1)، عدن (26)، لحج (3)، الضالع (2)، الحديدة (3)، تعز (10)، إب (3)، صعدة (2)، ريمة (6)، المحويت (4)، مأرب (4)، ذمار (2)، حجة (2)، وأبين (6).

اشتكى العديد من الأفراد الذين قابلهم الباحثون لأغراض هذا التقرير من نقص الرعاية الصحية الملائمة. وأوضحت إحدى النساء أنها تلقت خدمة سيئة في المستشفى وتعتقد أنه بسبب وضعها كمهمشة. بعد أن طلبت العلاج فيما يتعلق بمسائل صحتها الإنجابية، غادرت وهي تشعر بالخزي من إهمال موظفي المستشفى، وعادت إلى المنزل بدون تلقي أي مساعدة طبية. <sup>194</sup> كما تم تجاهل شخص آخر، دخل المستشفى وهو يعاني من وجود حصى في الكلى، من قبل العاملين بالمستشفى بسبب وضعه كمهمش:

حتى أن بعض الأطباء رفضوا فحصي لأنهم شعروا بالاشمئزاز من فعل ذلك. لقد ساءت حالتي الصحية نتيجة لهذه المعاملة السيئة والمستمرة، وتطورت الحالة الى فشل كلوي. <sup>195</sup>

## الوصول إلى العدالة

حدد واضعو التقرير 27 بلاغاً عن التمييز وعدم المساواة في الوصول إلى العدالة. تم تلقي بلاغات من 11 محافظة منها: صنعاء وأمانة العاصمة (7)، الضالع (1)، تعز (2)، إب (7)، صعدة (2)، مأرب (1)، ذمار (1)، حجة (2)، عمران (1)، وأبين (3).

هناك أدلة على أن أعضاء مجتمع المهمشين يواجهون صعوبات في الحصول على تعويض قانوني عند تعرضهم للعنف أو غير ذلك من السلوك غير القانوني. فعلى سبيل المثال، أفاد شخص تعرض للاعتداء إنه عندما تقدم بشكوى إلى مركز الشرطة، لم يتلق أي تعويض. فذهب إلى شيخ قبيلة للحصول على المساعدة، ولكن تجاهله الشيخ ولم يستجب له بشكل لائق. <sup>196</sup> وأفاد أشخاص آخرون تمت مقابلتهم أنهم لا يملكون وسيلة لضمان التعويض عن الجرائم المرتكبة ضدهم أو ضد أسرهم. <sup>197</sup>



بسبب إعاقتهم. وأفادت البلاغات أن العديد من العائلات تعتبر أنه من المخجل أن يكون أحد أفراد أسرتها يعاني من إعاقة، فعلى سبيل المثال، قالت امرأة للباحثين إن زوجها طلقها لأنها أنجبت ثلاثة أطفال معوقين.<sup>203</sup> وأوضحت إحدى النساء أن جيرانها أبقوا أطفالهم معزولين ومخفيين عن الأنظار لأنهم مصابون بمتلازمة داون.<sup>204</sup>

أفاد عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة عن معاناتهم من العزلة الاجتماعية والاستنكار من أفراد مجتمعهم.<sup>205</sup> أخبرت إحدى الفتيات الباحثين أن المجتمع لا يقدر الأشخاص ذوي الإعاقات، وأنه لا يُسمح لهم بالزواج لأن لا أحد يريد الزواج من شخص من ذوي الإعاقة.<sup>206</sup> وأفاد الأفراد بأنهم منعوا من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية من قبل عائلاتهم،<sup>207</sup> وأنهم يتعرضون للتمييز من قبل أفراد المجتمع،<sup>208</sup> وأوضح شخص آخر أنهم يفضلون عزل أنفسهم في المنزل بسبب سوء المعاملة التي يتعرضون لها.<sup>209</sup>

أنا رجل أعمى ابلغ من العمر 23 عامًا. تعرضت للإيذاء والتمييز. ينظر إلي الناس نظرة دونية لأنني أعمى. في عام 2013، كان لدينا موعد لمقابلة مدير المنظمة للحديث عن بعض المشاريع التي كنا نأمل أن يتم تنفيذها بالتعاون معه. لقد تم اختياري ضمن المجموعة لأنني تمكنت من العرض واستخدام الكمبيوتر بشكل جيد. عندما علم أنني أعمى، سألتني: "هل أنت أعمى؟ كيف يمكنك أن تأكل؟" صدمت من نظراته الدونية من الأعمى، ومن موقفه السيء حيال ذلك.<sup>210</sup>

أوضح أحد الأشخاص من ذوي الإعاقة أن أسرته أبقتهم معزولاً في غرفة صغيرة خارج منزلهم، موضحة: "لا يوجد في غرفتي أي أثاث ولا يتم تنظيفها، ولن يبقى أحد في غرفة مثل هذه إذا لم يكن معاقاً".<sup>211</sup>

وحدد واضعو التقرير أيضاً بلاغات عن أشخاص يسعون إلى الطلاق أو الفسخ بسبب إعاقة زوجاتهم. على سبيل المثال، وثق الباحثون حالة طالب فيها الزوج بتطبيق زوجته بعد أن علم أنها تعاني من إعاقة،<sup>212</sup> وقضية زوجة طلبت عائلتها إلغاء زواجها حالما علمت أن زوجها يعاني من إعاقة.<sup>213</sup> وورد أن رجلاً آخر طلق زوجته بعد أن أصيبت بإعاقة عقب وقوع حادث.<sup>214</sup>

### العنف التمييزي

حدد واضعو التقرير 127 بلاغاً بشأن العنف التمييزي ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وردت بلاغات عن 14 محافظة، منها: لحج (30)، المحويت (23)، عدن (18)، صنعاء (14)، ريمة (11)، الحديدة (8)، تعز (6)، إب (6)، حضرموت (4)، مأرب (2)، عمران (2)، الجوف (1)، حجة (1)، والضالع (1).

وتضمنت بلاغات العنف التمييزي ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، الاعتداء البدني للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل

تعرض أخي الصغير للتمييز في مركز الشرطة. تعرض أخي للاغتصاب من قبل شخص في الحي بينما كان يبيع الكتب. قام [الجاني] بأخذ أخي أمام الناس، وأخذته إلى داخل الحارة حيث اغتصبه. قمنا بتقديم بلاغ إلى الشرطة، لكنهم أخفوا البلاغ ولم يحيلوا الشخص الذي اغتصب أخي إلى التحقيق. لأن عائلتي من فئة المهمشين، وبالتالي أخي أيضاً، تم تهميشنا ولم نتكمن من فعل أي شيء لمواصله النظر في القضية.<sup>198</sup>

تعرض أخي للاغتصاب من قبل رجل في الشارع. اعترف الجاني لأصدقائه الذين شهدوا عليه وأخي الذي وجه له الاتهام مباشرة إلا أنه بسبب الوضع الراهن وإغلاق المحاكم، تقدمنا بشكوى لعاقل الحي، الذي احتجز المعتصب أمامنا وعندما غادرنا المكان أفرج عنه بدون حتى سؤال. عندما سألتنا عاقل الحي عن سبب ذلك في اليوم التالي، قال لنا: "ما أنتم إلا [مجرد] أخدام، ليس لكم الحق في محاكمة شخص ما بسبب هذا الفعل. فأطفاك عرضة للاغتصاب كل يوم في الشوارع، فما الفائدة من معاقبة هذا الشخص الآن؟" وتأثرنا جميعاً نفسياً. شعرنا بالإحباط، وأصبح أخي يخاف من أي شخص كان، ولم يعد يذهب إلى المدرسة أو يخرج من المنزل.<sup>199</sup>

### 3.5 التمييز على أساس الإعاقة

وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، فإن حوالي 15٪ من سكان العالم لديهم شكل من أشكال الإعاقة.<sup>200</sup> فالإعاقة المبلغ عنها في اليمن أقل بكثير مما هو موجود. ووفقاً لنتائج التعداد السكاني للعام 2004، فإن 1,93٪ فقط من السكان اليمنيين (379:924 شخص) يعانون من بعض من أنواع الإعاقة.<sup>201</sup> ومع ذلك، أسفرت الدراسات الإحصائية المنفصلة عن نتائج مختلفة. على سبيل المثال، المسح الصحي والديموغرافي الوطني للعام 2013، حيث أفاد أن 3,2٪ من العينة يعانون شكل من أشكال الإعاقة.<sup>202</sup>

حدد واضعو التقرير 1043 بلاغاً عن التمييز على أساس الإعاقة وعدم المساواة. وشملت هذه العوائق العديد من الحقوق وفي مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك العنف التمييزي (127)، والحق في الحرية (2)، والملكية (1)، والحق في مستوى معيشي ملائم (156). ووجد أن الأفراد الذين يواجهون التمييز على أساس الإعاقة في العمل (60)، والضمان الاجتماعي (64)، والرعاية الصحية (279)، والتعليم (322)، والخدمات الاجتماعية (32). ترد الأمثلة التوضيحية أدناه.

بالإضافة إلى ذلك، قامت فرق البحث الميدانية بتوثيق 438 بلاغاً عن الأفراد الذين يعانون من حالات تمييز اجتماعي، بما في ذلك تعرضهم لوصمة العار والاستبعاد والتمييز

أفراد الأسرة،<sup>215</sup> وأفراد المجتمع،<sup>216</sup> وزملاء العمل.<sup>217</sup> وكما ذكر أعلاه، أفادت البلاغات أن النساء المعوقات عرضة بشكل خاص للعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي.<sup>218</sup>

## الضمان والتأمين الاجتماعي

حدد واضعو التقرير 96 بلاغاً عن التمييز وعدم المساواة في الوصول إلى الضمان الاجتماعي والمساعدة. وردت بلاغات من 13 محافظة، منها: صنعاء وأمانة العاصمة (6)، لحج (٢٤)، الضالع (3)، الحديدة (1)، تعز (2)، ريمة (7)، المحويت (35)، مأرب (2)، ذمار (6)، حجة (4)، عمران (2)، وأبين (4).

وقد أبلغ الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عن عدم إمكانية الوصول إلى استحقاقات الضمان الاجتماعي ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة،<sup>219</sup> وكذلك حرمان الأفراد من المساعدات المالية المقدمة من صندوق رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة الذي تديره الدولة.<sup>220</sup> وقد تم تسليط الضوء على نقص في التقنيات المساعدة التي تمويلها الدولة، بما في ذلك الكراسي المتحركة،<sup>221</sup> والمعدات السمعية للأفراد الذين يعانون من إعاقات في السمع،<sup>222</sup> ومركبات التنقل،<sup>223</sup> كمسألة مهمة من قبل العديد ممن أجريت معهم المقابلات. على سبيل المثال، أجرى الباحثون مقابلة مع قريب لطفل في الثالثة عشرة من عمره يعاني من ضعف في السمع، ناقش عدم كفاية المساعدة الاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن:

طفل يبلغ من العمر 13 عامًا يعاني من ضعف في السمع. لا يذهب إلى المدرسة بسبب إعاقته ولا يحصل على أي ضمان اجتماعي من الدولة. ذهب إلى صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، لكن زيارته كانت بلا فائدة. لم يزوده الصندوق حتى بالأجهزة الصوتية أو أي خدمة أخرى.<sup>224</sup>

وأشار أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن استحقاقات الضمان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة قد توقفت بالفعل بسبب النزاع المستمر.<sup>225</sup>

## الرعاية الصحية

حدد واضعو التقرير 279 شكوى تتعلق بالتمييز وعدم المساواة في الرعاية الصحية على أساس الإعاقة. تم توثيق حالات التمييز في 15 محافظة، بما في ذلك: المحويت (91)، عدن (30)، ريمة (26)، لحج (25)، مأرب (25)، إب (18)، صنعاء (14)، تعز (12)، الحديدة (8)، أبين (8)، حجة (6)، الضالع (٦)، البيضاء (4)، الجوف (3)، وعمران (3).

وسلط الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات الضوء على عددا من القضايا المتعلقة بتوفير خدمات الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك: عدم وجود خدمات

الرعاية وإعادة التأهيل الكافية،<sup>226</sup> عدم القدرة على تحمل تكاليف الأدوية،<sup>227</sup> نقص المستشفيات الحكومية التي لديها الخبرة الطبية اللازمة لعلاج الأشخاص ذوي الإعاقة،<sup>228</sup> وغياب مرافق الرعاية الصحية العقلية.<sup>229</sup>

وقد وجدنا أن ذوي الإعاقة من أفراد مجتمع المهمشين قد تأثروا بشكل خاص من عدم الوصول إلى الرعاية الصحية. وكانت إحدى الأمهات التي تحدثت إلى باحثي مؤسسة الحقوق المتساوية لديها ابنة تعاني من إعاقة، وذكرت أنها لم تستطع تلبية احتياجات ابنتها الصحية لأن الحكومة نأت بنفسها عن مجتمعات المهمشين والمعاقين في عدن.<sup>230</sup> وروت أم أخرى الصعوبات التي واجهتها في تأمين علاج لابنتها:

ابني لديه إعاقة جسدية بسبب ضمور في الدماغ. لهذا السبب لا يستطيع المشي. لم تتمكن من شراء العلاج له لأن العلاج كان مكلفاً للغاية. ذهبت إلى مركز رعاية المعاقين لمعرفة ما إذا كان بإمكانهم الاعتناء به، وقالوا إنهم لا يستطيعون ذلك. عندما سألت لماذا، قالوا إن السبب هو أنه من المهمشين (...). شعرت بالحزن الشديد لأنهم رفضوا تسجيل ولدي لديهم.<sup>231</sup>

سلط العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات الضوء على الأثر الضار للنزاع المستمر على وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الرعاية الصحية، وقد أشار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات على وجه التحديد، إلى وقف الدعم الحكومي لمراكز إعادة التأهيل والرعاية،<sup>232</sup> ووقف العلاج الطبي للأشخاص ذوي الإعاقة،<sup>233</sup> والإرتفاع في أسعار الأدوية وتعليق رواتب العاملين في مجال الرعاية الصحية.<sup>234</sup>

## التعليم

تم تحديد ما مجموعه 322 حالة تمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التعليم. ووردت بلاغات من 16 محافظة، منها: المحويت (98)، ريمة (32)، الحديدة (31)، لحج (22)، عدن (20)، صنعاء (18)، حجة (15)، إب (14)، الضالع (١٤)، أبين (14)، تعز (13)، عمران (13)، البيضاء (7)، مأرب (5)، ذمار (4) وحضرموت (2).

تشير الشهادات التي تلقتها فرق البحث إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة في اليمن يواجهون حواجز في الوصول إلى التعليم والتمتع به على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين.<sup>235</sup> كانت الأسباب التي قدمها الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات متنوعة، وشملت: مسافات طويلة بين المدارس أو مراكز إعادة التأهيل وبيوت الطلاب، مما أعاقهم عن الالتحاق بالمدارس،<sup>236</sup> السلوك المثبط من قبل المعلمين، مع معاملة المعلمين للأطفال ذوي الإعاقة بالدونية ورفض تدريبهم.<sup>237</sup> وكذلك عدم وجود المناهج المناسبة للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس والجامعات،<sup>238</sup> وفضل المدارس في توفير سكن معقول للاحتياجات الخاصة للطلاب ذوي الإعاقة.<sup>239</sup>

ولكن أخبرني المدير أنه لا يقوم بتوظيف  
أشخاصًا معاقين. 249

### 3.6 التمييز على أساس الحالة الصحية

تم الإبلاغ عن أول حالة لفيروس نقص المناعة البشرية في اليمن في عام 1987،<sup>250</sup> وكانت هناك زيادة مطردة في عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية منذ ذلك الحين: وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، كان هناك ما يقدر بنحو 9900 شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في اليمن في عام 2016.<sup>251</sup> يتعرض الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في اليمن لمستويات عالية من وصمة العار الاجتماعية، حيث يواجه العديد منهم الإقصاء من الأنشطة الاجتماعية والعائلية والدينية.<sup>252</sup>

ولم يحدد واضعو التقرير سوى 4 بلاغات عن التمييز على أساس حالة فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز،<sup>253</sup> وهو ما قد يكون مؤشراً على ارتفاع مستويات وصمة العار الاجتماعية التي تحيط بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وإحجام الأفراد عن مناقشة حالة فيروس نقص المناعة البشرية أو الكشف عنها.

حالتين من تلك الحالات تم الإبلاغ عنها من قبل الجيران لأشخاص زُعم أنه تم تشخيص إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وبالتالي تعرضوا لسوء المعاملة من جانب أفراد المجتمع المحلي. وأوضح أحد الأفراد:

جاري رجل يبلغ من العمر 30 عاماً. وهو مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية ويتعرض للإهانة والكلمات الفاسية والمعاملة غير اللائقة من قبل أفراد عائلته ومجتمعه. لم يُسمح له بالمشاركة في أي فعاليات ومبادرات للمجتمع الذي نعيش فيه. 254

تحدث أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم للباحثين عن العنف والتمييز الذي عانى منه في العمل بعد تشخيص إصابته بفيروس نقص المناعة البشرية:

خضعت لفحص طبي كإحدى إجراءات السفر التي اضطرت لإكمالها. لقد طلب مني إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية. كانت النتيجة إيجابية. لم أستطع رؤية الطريق أمامي عندما عدت إلى المنزل. لم أحتفظ بالسر لنفسي وأخبرت أحد زملائي أنني لم أتمكن من السفر لأن الفحوص الطبية أظهرت أنني مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية. ثم قام بنشر الخبر وتم إهانتي وعملتي بشكل سيئ. ذات يوم، عندما كنت في السوق مع زملائي، طلبوا مني أن أدفع عنهم حسابهم. وعندما رفضت، أمسك أحدهم رأسي وبدأ في ضرب رأسي وصدري

ابني لديه إعاقة عقلية (...) عندما كان في الصف الثالث، اعتاد المعلمون معاملته بشكل غير إنساني وضربه. ذهبنا لتقديم شكوى للمدرسة لكنهم لم يفعلوا أي شيء. لقد ترك المدرسة. لو كان أكمل دراسته، لكانت له الآن وظيفة بدلاً من الاعتماد على والده. إلا أن عدم إهتمام المعلمين بحالته الصحية، جعله يترك المدرسة. 240

وثقت فرق البحث شهادات تشير إلى أن الفتيات ذوات الإعاقة في اليمن قد يواجهن تحديات خاصة في الوصول إلى التعليم، وقد أشارت العديد ممن أجريت معهن المقابلات إلى أن أفراد عائلتهن قد قاموا بمنعهن من الدراسة.<sup>241</sup>

تشير الشهادات التي جمعها فريق البحث إلى أن الصراع قد أثر سلباً على إمكانية وصول الأطفال ذوي الإعاقة إلى التعليم، حيث تسرب العديد من الأطفال ذوي الإعاقة من المدرسة.<sup>242</sup> على سبيل المثال، تم الإبلاغ عن تسرب الطلاب من التعليم بعد إلغاء برامج التدريس باستخدام طريقة برايل ولغة الإشارة.<sup>243</sup> وعلاوة على ذلك، فإن التأثير الضار للنزاع على توفير خدمات الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة قد أثر على قدرة الطلاب على مواصلة تعليمهم، حيث أفاد بعض الأفراد بعدم قدرتهم على مواصلة الذهاب إلى المدرسة نتيجة عدم تلقي العلاج الطبي الذي يحتاجونه.<sup>244</sup>

### العمل

حدد واضعو التقرير 60 بلاغاً عن التمييز في العمل الذي يؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة من 14 محافظة، بما في ذلك: الحديدة (10)، صنعاء (10)، لحج (8)، المحويت (7)، البيضاء (6)، تعز (4)، ريمة (3)، عدن (2)، إب (2)، مأرب (2)، حجة (2)، عمران (2)، حضرموت (1)، وذمار (1).

تحدث الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عن حرمانهم من العمل في كل من القطاعين العام والخاص بسبب إعاقتهم،<sup>245</sup> وحرمانهم من استحقاقات العمل المتاحة للموظفين الآخرين من دون إعاقة،<sup>246</sup> وحصولهم على راتب أقل من الموظفين الآخرين،<sup>247</sup> وإخضاع مرتباتهم للخصم.<sup>248</sup> وعلى سبيل المثال، تحدثت فرق البحث مع فتاة تبلغ من العمر 25 عاماً تعاني من ضعف في السمع وحصلت على دبلوم كمبيوتر، وقد أوضحت أنها تقدمت بطلب للحصول على وظيفة، لكن المدير رفضها بسبب إعاقتها:

ذهبت لتقديم طلب للحصول على وظيفة في مؤسسة بعد الانتهاء من دراستي، معتقدة بأنه سيتم تشجيعي وتعييني، ولكن تم رفض طلبي. لقد صدمت عندما علمت أن سبب الرفض لم يكن لأنني كنت غير مؤهلة، ولكن لأنني كنت معاقة. على الرغم من أن الوظيفة التي تقدمت لها لن تحتاج إلا إلى طباعة أو تصوير أوراق،

وطلب مني أن أعترف للجميع بأنني أعاني من مرض الإيدز. استمرت الإهانات والمضايقات وأجبرت على مغادرة شقتي والانتقال إلى مديرية أخرى. انتشر خبر أصابتي بالعدوى هناك أيضاً وطردت من عملي كبانع في مقهى صغير خوفاً من العدوى.<sup>255</sup>

وأوضحت امرأة أخرى أنها مُنعت من العمل بعد اتهامها زوراً بأنها مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية:

انا أرملة ونظراً لعدم وجود الخدمات في المحافظة التي أعيش فيها ولحاجتي الماسة للعمل لسد حاجتي وحاجة أمي وأولادي الذين لا عائل لهم غيري فقد عملت في خدمة الناس في بيتي المتواضع، حيث أقوم على خدمتهم من تقديم مأكلاً ومشرباً وسكن مقابل مبالغ مالية زهيدة أقتات منها انا ومن أعول وقد قدمت للوظيفة في الجهات الأمنية كحارسة سجن النساء، وعلى هذا الأمل عشت أياماً على اني سوف أكون كبقية الناس اعيش حياة حرة كريمة، لكنني تفاجأت بتوظيف غيري واستبدالي بحجة مهنتي (كمقهوية) وكذلك إتهامي الغير معلن بأنني مريضة بمرض العوز المناعي [بفيروس نقص المناعة البشرية] ظلماً وبهتاناً وبهذا حُرمت من حقي في العمل على قدم المساواة مع من تم قبولهن وليس لي منصف سوى الله رب العالمين.<sup>256</sup>

### 3.7 التمييز على أساس التوجه الجنسي

حجم مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً في اليمن غير معروف. وقد قَدَّر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وجود 44,000 رجل يمارسون الجنس مع الرجال في اليمن.<sup>257</sup> بينما لا تتوفر إحصاءات بشأن عدد المثليين أو الأشخاص مزدوجي الميول الجنسي أو المتحولين جنسياً هناك مستويات عالية من الوصمة الاجتماعية المحيطة بالمثلية الجنسية، حيث يتم تجريم الجماع من نفس الجنس في وبالتالي فانهم يخشون الكشف عن ميولهم الجنسية بسبب التهديدات الخطيرة التي يواجهونها.<sup>258</sup>

حدد واضعو التقرير 12 بلاغاً عن التمييز على أساس التوجه الجنسي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البلاغات كانت في شكل شهادة غير مباشرة من الأصدقاء أو أفراد الأسرة من الأفراد الذين تعرضوا لسوء المعاملة على أساس ميولهم الجنسية. لم تلتق فرق البحث بأي شخص لديه استعداد لمناقشة التوجه الجنسي علانية. وشملت الحوادث الموثقة عوائق مع عدد من الحقوق، بما في ذلك العنف التمييزي (7)، الحق في الحرية (1)، الوصول إلى العدالة (2)، حرية الإقامة والتنقل (1)، والملكية (1). وتحدث أحد الأشخاص عن مواقف للتمييز الاجتماعي أوسع نطاقاً تؤثر على الأقليات الجنسية.

وحفاظاً على سلامة من أجريت معهم المقابلات من المخاطر المحتملة، لم يتم وضع التقرير بنسخ أي من الشهادات في

هذا التقرير بشكل كامل. ومع ذلك، فقد شملت الشهادات الواردة بلاغات عن أفراد تم نيلهم من أقاربهم ومجتمعهم المحلي بعد أن اشتبه في أنهم مثليين،<sup>259</sup> ونفي أشخاص من المنطقة التي يعيشون فيها بعد اتهامهم بأنهم مثليين.<sup>260</sup> ومن أخطر الادعاءات التي وردت هي بلاغات عن الاغتياالات التي تستهدف الرجال المثليين من قبل الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات المنتمية للقاعدة في شبه الجزيرة العربية، ووضحت عائلات هؤلاء الأفراد أن حساسية الحالات لا تمكنهم من اتخاذ أي إجراء لاحتجاز الجناة لمثل هذا النوع من العنف.<sup>261</sup>

### 3.8 التمييز ضد غير المواطنين

نظراً لموقعها الجغرافي، تعد اليمن نقطة عبور طبيعية بين القرن الأفريقي ودول الخليج ولها تاريخ حافل في الهجرة من القرن الأفريقي. وبالتالي، يوجد في اليمن أعداداً كبيرة من المهاجرين واللاجئين، ووفقاً لبيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، قُدِّر عددهم بنحو 280,000 شخص في عام 2018،<sup>262</sup> معظمهم من أصل صومالي.<sup>263</sup> حدد واضعو التقرير 47 بلاغاً عن التمييز ضد غير المواطنين، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون. وشملت هذه الحالات عوائق تمييزية في عدد من الحقوق وفي مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك التمييز القائم على العنف (16)، الحق في الحرية (4)، وحقوق المحاكمة العادلة والوصول إلى العدالة (8). وقد قامت فرق البحث الميداني بتوثيق 12 حالة للتمييز في العمل، و7 حالات للتمييز في التعليم. تم توفير أمثلة توضيحية أدناه.

وبالإضافة إلى ذلك، حدد واضعو التقرير 21 بلاغاً عن أشخاص يعانون من مواقف مجتمعية تمييزية، بما في ذلك الاستبعاد والتهميش في المجتمع كونهم من غير المواطنين، على سبيل المثال، أوضحت سيدة غير مواطنة تبلغ من العمر 35 عاماً، أنه لم يزرها أحد من جيرانها:

مرت ستة أشهر منذ دخولي إلى اليمن. أعيش في صنعاء، واسكن في غرفة بايجار شهري 7000 ريال، الا اني اجد الجيران غير متقبل لوجودي في العمارة فليس هناك زيارات بيننا، ويرجع السبب أني من جنسية أخرى.<sup>264</sup>

يعتبر تبادل الزيارات بين الجيران ممارسة اجتماعية مهمة في اليمن، وعدم وجود زيارات يدل على أن الفرد غير مقبول من قبل أفراد مجتمعهم.

#### العنف القائم على التمييز

حدد واضعو التقرير 16 بلاغاً عن اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء الذين يعانون أشكال مختلفة من العنف وسوء المعاملة، سواء خلال رحلتهم إلى اليمن أو عند وصولهم. ووردت بلاغات من 6 محافظات منها: صنعاء وأمانة العاصمة (5)، وعدن (1)، وحضرموت (1)، ومأرب (8)، والمهرة (1).

الجزء 2، فقد صاحب اندلاع الصراع في عام 2015 زيادة كبيرة في عدد حالات نزوح جديدة، حيث نرح ما يزيد على 2.3 مليون شخص بسبب النزاع منذ مارس/آذار 2015.<sup>278</sup>

حدد واضعو التقرير ما مجموعه 154 بلاغاً عن التمييز ضد الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs). شملت هذه الحالات عوائق تمييزية مع عدد من الحقوق وفي مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك العنف التمييزي (22) حالة، حرية الإقامة والتنقل (9) حالات، والحق في مستوى معيشي لائق (105) حالات. ووجد أن الأفراد قد واجهوا التمييز في العمل (5) حالات، والتعليم (10) حالات، والرعاية الصحية (3) حالات. الأمثلة التوضيحية ترد أدناه.

كما حدد واضعو التقرير 73 بلاغاً عن تعرض النازحين داخلياً للاستتكار من قبل أعضاء المجتمعات المضيفة لهم.<sup>279</sup> على سبيل المثال، أوضح أحد الأشخاص النازحين داخلياً أنهم أجبروا على مغادرة المنطقة التي كانوا يقيمون فيها بعد تعرضهم لمضايقات من قبل أفراد المجتمع المضيف.<sup>280</sup>

### العنف القائم على التمييز

حدد واضعو التقرير 22 حالة عنف تمييزية ضد الأشخاص النازحين داخلياً. ووردت بلاغات من 7 محافظات، من بينها: عدن (1)، لحج (4)، تعز (1)، مأرب (2)، حجة (2)، أبين (7)، البيضاء (5).

أفاد الأشخاص النازحون داخلياً الذين تمت مقابلتهم أنهم تعرضوا للتحرش الجنسي،<sup>281</sup> والاعتداء اللفظي والبدني من قبل أعضاء المجتمع المضيف.<sup>282</sup> وفي إحدى الحوادث، شرح أحد النازحين داخلياً أن قد تم رمي مخيمهم بالحجارة من قبل مجموعة من الأفراد المجهولين من المجتمع المضيف.<sup>283</sup> وذكر أحد الأشخاص النازحين داخلياً أنه يتعين عليهم دفع أموال لأفراد المجتمع المضيف مقابل الحماية من العنف والمضايقات.<sup>284</sup>

كلما حاولت مغادرة المنزل للذهاب إلى السوق، تعرضنا أنا ووالدي لسوء المعاملة والكلمات الاستفزازية، لأنني كنت نازحاً. تعرضت مراراً وتكراراً لمضايقات من قبل شخص كان يضايقني كلما غادرت المنزل. عندما اشتكيت لأخي، دعا المعتدي عصابة اعتدت على أخي حتى فقد وعيه. لم نتمكن من تقديم شكوى لأنهم استمروا في تهديدنا بالاعتداء على بقية إخواني.<sup>285</sup>

### السكن والمأوى ومعايير المعيشة

حدد واضعو التقرير 105 أمثلة على الأشخاص النازحين داخلياً الذين يعانون من نقص في السكن اللائق، والمأوى، والمعايير المعيشية. ووردت بلاغات من 10 محافظات، من بينها: عدن (2)، لحج (6)، الحديدية (4)، تعز (6)، صعدة (29)، ريمة (6)، حضرموت (30)، مأرب (1)، حجة (4)، أبين (17).

أفاد الأفراد الذين تمت مقابلتهم عن تعرضهم للعنف من قبل المهربين المسؤولين عن نقل المهاجرين من إفريقيا إلى اليمن،<sup>265</sup> وتعرضهم للعنف اللفظي والجسدي- بما في ذلك الاعتداء الجنسي-<sup>266</sup> من قبل أعضاء المجتمع اليمني بسبب كونهم من غير المواطنين.<sup>267</sup>

### العمل

حدد واضعو التقرير 12 بلاغاً عن التمييز في العمل على أساس الجنسية. وردت بلاغات من 4 محافظات هي: مأرب (5)، والحديدة (1)، وصنعاء وأمانة العاصمة (6).

تحدث الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عن الصعوبات في الحصول على عمل،<sup>268</sup> وحرمانهم من دفع اجورهم بسبب جنسيتهم،<sup>269</sup> والفوارق في الأجور مقارنة بالمواطنين اليمنيين.<sup>270</sup> على سبيل المثال، أوضح أحد اللاجئين الإثيوبيين أنه يكسب حوالي 1500 ريال في اليوم كعامل بناء، في حين يتقاضى زملائه اليمنيين 2500 ريال مقابل أداء نفس العمل.<sup>271</sup> وأوضح لاجئ صومالي بأنه يدفع له 1000 ريال فقط في اليوم، مبلغ أقل بـ 500 ريال من المبلغ المدفوع لمواطن يمني مقابل أداء نفس العمل.<sup>272</sup>

وتقت فرق البحث بلاغات عن كلا من الصوماليين والإثيوبيين بتعرضهم للتمييز والمضايقات في العمل. وذكر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنه كان يعمل في غسيل السيارات في صنعاء، وأخبر الباحثين أن زملائه يضايقونه ويضربونه ويسرقوا أمواله بسبب أصله الصومالي.<sup>273</sup> كما أجرى الباحثون مقابلة مع رجل إثيوبي يعمل كمنظف في المستشفى، وقال للباحثين أن معاملته كانت مختلفة عن المعاملة التي يتلقاها الموظفون الآخرون، حيث تم إساءة معاملته من قبل زملائه وأجبر على أداء مهام إضافية.<sup>274</sup>

### التعليم

وتقت فرق البحث 7 حالات تعرض فيها أطفال المهاجرين واللاجئين للتمييز في التعليم. ووردت بلاغات من أربع محافظات هي: مأرب (1)، وعدن (5)، وصنعاء وأمانة العاصمة (1).

وتشمل هذه الحالات الأطفال المحرومين من التعليم بسبب رفض المدارس تسجيل الطلاب غير المواطنين،<sup>275</sup> والأطفال الذين يتعرضون للمضايقات والاحتقار من زملائهم في الصف.<sup>276</sup> ومن أخطر الادعاءات الخاصة بطفل مهاجر خرج من المدرسة بعد تعرضه للاغتصاب.<sup>277</sup>

### 3.9 التمييز ضد الأشخاص النازحين داخلياً

منذ قيام الوحدة في عام 1990، شهدت اليمن عدة فترات خطيرة من الصراع العنيف، والتي أدت إلى تشريد السكان المحليين على نطاق واسع. على سبيل المثال، أجبر القتال بين الحكومة وأنصار الله بين عامي 2004 و2010 مئات اليمنيين على مغادرة منازلهم، كما نرح الآلاف خلال المصادمات التي اندلعت خلال ثورة 2011. وكما لوحظ في



النخبة الشمالية في موقع هيمنة سياسية، مع نظام صالح الذي كان لصالح شمال اليمن في سياساته المتعلقة بالضرائب والأراضي والتوظيف والتمثيل في النظام السياسي.<sup>296</sup> أصبح التمييز الإقليمي أكثر وضوحاً منذ اندلاع الصراع مع نمو الحراك الجنوبي الانفصالي، وتزايدت التوترات بين شمال اليمن وجنوبه.

حدد واضعو التقرير ما مجموعه 593 بلاغاً عن التمييز على أساس المنطقة. وشملت هذه الحالات العوائق التمييزية مع عدد من الحقوق وفي مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك العنف التمييزي (81)، الحق في الحرية (83)، حرية الإقامة والتنقل (78)، تسجيل المواليد وحقوق الجنسية (22)، الحق في مستوى معيشي لائق (46)، والملكية (30). ووجد أن الأفراد واجهوا تمييزاً في العمل (95)، والتعليم (39)، والرعاية الصحية (44). وقد تركزت مثل هذه الحوادث في المحافظات الجنوبية، ويواجه أفراد من المناطق الشمالية عداوة خاصة في جنوب اليمن منذ اندلاع النزاع. الأمثلة التوضيحية ترد أدناه.

بالإضافة إلى ذلك، حدد واضعو التقرير 79 بلاغاً عن الأفراد الذين يعانون من وصمة عار اجتماعية بسبب منطقتهم الأصلية. ووفقاً للشهادة التي جمعتها فرق البحث، يُشار إلى أفراد من المناطق الشمالية من اليمن باسم "حباشة" من قبل اليمنيين الجنوبيين، وهو مصطلح عامي له دلالات مهينة،<sup>297</sup> بينما يعامل الجنوبيون الذين يعيشون في شمال اليمن بالدونية.<sup>298</sup> وأوضح أحد الأشخاص الذين قابلهم الباحثون أنه تعرض للإهانة بسبب حقيقة أنه من تعز،<sup>299</sup> موضحاً أنه كان يُطلق عليه اسم "برغلي" (كلمة استهزائية تستخدم لوصف أفراد من تعز).

### العنف التمييزي

حدد واضعو التقرير 81 حالة عنف تمييزية ضد الأفراد على أساس منطقتهم الأصلية. ووردت البلاغات عن 20 محافظة، منها: صنعاء وأمانة العاصمة (1)، عدن (6)، لحج (2)، الضالع (4)، الحديدية (1)، تعز (1)، إب (1)، صعدة (2)، ريمة (5)، حضرموت (1)، شبوة (1)، مأرب (1)، الجوف (4)، ذمار (1)، حجة (2)، عمران (1)، أبين (27)، البيضاء (16)، المهرة (4).

ومن بين هذه البلاغات حالات أشخاص زُعم أنهم تعرضوا للتعذيب على أيدي الجماعات المسلحة في جنوب اليمن بسبب حقيقة أنهم كانوا من المحافظات الشمالية،<sup>300</sup> والأفراد الذين تعرضوا للإيذاء في مناطق بجنوب اليمن بسبب حقيقة أنهم كانوا من تعز.<sup>301</sup> وأوضح فرد تمت مقابلته في جنوب اليمن التالي:

اصلي من تعز. ولدي منزلي وورشة عمل. تعرضت للمضايقة والإهانة لأنني جئت من منطقة أخرى. وذات يوم، جاءت مجموعة من الرجال المسلحين وهددوني وعائلتي داخل المنزل ونهبوا محتويات المنزل. اضطررت إلى نقل أثاث ورشة العمل الخاصة بي وكلفني ذلك الكثير من المال.

على سبيل المثال، أفاد عدد من النازحين بأن المجتمعات المضيفة في حضرموت وعدن رفضوا إيجار المنازل للنازحين،<sup>286</sup> وفي حالة واحدة ذكر النازحون أن إمدادات المياه قد قطعت من قبل المجتمع المضيف.<sup>287</sup> وأوضح أحد النازحين التالي:

وصلنا إلى حضرموت في يونيو 2016 وأرانا استئجار منزل، لكن السكان رفضوا تأجير منازلهم، لذلك اضطررنا للبقاء مع شخص من أحد المعارف لدينا. كان المنزل صغيراً بحيث لم تتمكن العائلتان من البقاء مع بعضها البعض، حيث كانت النساء في غرفة واحدة، والرجال في غرفة أخرى.<sup>288</sup>

وأفاد الأشخاص النازحون داخلياً أيضاً أنهم يعانون من نقص في الغذاء وغيره من المكملات الأساسية بعد أن حُرِّموا من إمدادات الإغاثة أو تم استبعادهم من قوائم توزيع الإغاثة من قبل المجلس المحلي،<sup>289</sup> حيث أبلغ أحد النازحين داخلياً أنه يتعين عليهم اللجوء إلى التسول للحصول على الإمدادات الغذائية الأساسية.<sup>290</sup>

### التعليم

حدد واضعو التقرير 10 بلاغاً عن الأشخاص النازحين داخلياً الذين ورد أنهم تعرضوا للتمييز في التعليم. تم تلقي البلاغات من 8 محافظات على النحو التالي: عدن (1)، الحديدية (1)، صعدة (1)، المحويت (2)، حضرموت (1)، مأرب (2)، الجوف (1)، البيضاء (1).

وشمل ذلك الأطفال النازحين داخلياً الذين حُرِّموا من الالتحاق بالمدارس بسبب نقص وثائقهم،<sup>291</sup> والأطفال الذين رفضت طلباتهم بدعوى عدم وجود مساحة كافية في المدرسة المعنية.<sup>292</sup> كما ورد أن الأطفال قد توقفوا عن الذهاب إلى المدرسة بسبب الاحتقار الذي تعرضوا له بحسب وضعهم كنازحين.<sup>293</sup>

وأفادت البلاغات أن الأطفال المهمشين النازحين واجهوا تحديات خاصة في الوصول إلى التعليم.<sup>294</sup> وأوضح رب أسرة نازحة داخلياً للباحثين أن ابنته البالغة من العمر 11 عاماً حاولت الالتحاق بمدرسة محلية، فطلبت منهم المدرسة تقديم أمر من مكتب التعليم كشرط لتسجيلها، ولا زالت الفتاة ممنوعة من القبول حتى بعد أن قدمت العائلة الأمر. اعتبر الأب أن سبب الرفض هو أن ابنته لم تكن مجرد نازحة، بل كانت أيضاً مهمشة.<sup>295</sup>

### 3.10 التمييز على أساس المنطقة

عند مراجعة البيانات الأولية التي جمعتها فرق البحث، وجد واضعو التقرير أدلة كثيرة على التمييز الإقليمي بين الشمال والجنوب، حيث تعرض الأفراد لمعاملة تمييزية على أساس المنطقة التي نشأوا منها هم أو أسرهم. وقد ظهر هذا التمييز عقب الحرب الأهلية القصيرة بين الحكومة والانفصاليين الجنوبيين في يوليو/ تموز 1994، حيث تركت الحرب

(...) تعرضت لتهديد ومضايقات وسوء معاملة واستغلال. هناك ديون علي لم أستطع سدادها، كما أن هناك ديون عند الناس لم أستطيع أخذها منهم نتيجة طردي.<sup>302</sup>

### حرية التنقل واختيار الإقامة

حدد واضعو التقرير 78 حالة لأفراد أفيد أنهم حرموا من حرية التنقل واختيار الإقامة بسبب منطقتهم. وتم الإبلاغ عن 63 حالة من هذا القبيل في المحافظات الجنوبية، في حين تم توثيق 15 حالة في المناطق الشمالية.

وشملت هذه الحالات الطرد القسري للشماليين من المحافظات الجنوبية،<sup>303</sup> حيث تم منع الشماليين من الانتقال إلى المحافظات الجنوبية،<sup>304</sup> والحالات التي منع فيها الجنوبيون الذين يعيشون في شمال اليمن من التنقل بين المحافظات بسبب ولأنهم المشتبه فيه للحكومة المعترف بها دوليًا حكومة الرئيس هادي<sup>305</sup>.

### تسجيل الميلاد وتحديد الهوية

حدد واضعو التقرير 22 حالة حُرِم فيها الأفراد من شهادة الميلاد أو وثائق الهوية على أساس منطقتهم. ووردت بلاغات عن محافظتين: المهرة (21)، وعدن (1).

ومن الأمثلة على هذه الحالات رفض السلطات إصدار جواز سفر لفرد من خارج المحافظة،<sup>306</sup> ورفض السلطات منح شهادات ميلاد<sup>307</sup> وبطاقات هوية<sup>308</sup> على حساب منطقة الأصل الخاصة بالفرد. وأوضح أحد الأشخاص التالي:

رفضت دائرة الأحوال المدنية منح ابني شهادة ميلاد. ذهبت أيضاً إلى المستشفى لكي يعطوني أثبات على أنه ولد هنا [في المنطقة] حيث وُلد في المنزل على يد قابلة تعمل في المستشفى، ومع ذلك رفضت إدارة المستشفى [تقديم الدليل] لأننا في الأصل من خارج المحافظة.<sup>309</sup>

### 3.11 التمييز على أساس الحرمان الاجتماعي والاقتصادي

وجد الباحثون في استعراضهم للأبحاث الميدانية الأولية، أدلة هامة على التمييز على أساس الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. وشمل ذلك أدلة على التمييز المباشر ضد الأفراد ذوي المكانة الاجتماعي والمستوى الاقتصادي المتدنين، حيث يعامل هؤلاء الأفراد بشكل أقل تفضيلاً من الآخرين بسبب حقيقة أنهم فقراء ويعانون من وصمة اجتماعية كبيرة. كان هناك أيضاً أدلة على التمييز غير المباشر الناشئ عن التفاوتات الكبيرة في الثروة في اليمن، وانتشار المحسوبية والفساد المالي / الإداري في المجتمع اليمني. وهذا له تأثير غير متناسب على الأفراد ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني: فهناك عدم مساواة في الطريقة التي تُطبق بها القوانين على الأشخاص ذوي الوضع

الاجتماعي الاقتصادي العالي والمتدني، ويستفيد الأفراد ذوو الوضع الاجتماعي والاقتصادي العالي من الوساطات (علاقات اجتماعية) والمحسوبية نيابة عنهم من أجل إبرام الصفقات، في كثير من الأحيان من خلال دفع الرشاوى.

وأفاد عدد كبير من الأفراد الذين تمت مقابلتهم بأنهم تعرضوا للتمييز على أساس وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتدني، حيث حدد واضعو التقرير 1226 حالة من هذا القبيل. وشملت هذه الانتهاكات التمييزية مع عدد من الحقوق وفي مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك العنف التمييزي (176)، الحق في الحرية (48)، حقوق المحاكمة العادلة والوصول إلى العدالة (71)، الزواج والحياة الأسرية (81)، حرية الإقامة والتنقل (10)، الملكية (44)، والحق في مستوى معيشي لائق (152). ووجد أن الأفراد قد واجهوا التمييز على أساس وضعهم الاجتماعي والاقتصادي في العمل (162)، والتعليم (263)، والرعاية الصحية (152). الأمثلة التوضيحية متوفرة أدناه.

بالإضافة إلى ذلك، حدد واضعو التقرير 193 حالة تعرض فيها الأشخاص لوصمة اجتماعية أو تهميش أو معاملة أقل تفضيلاً بسبب الحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

### العنف القائم على التمييز

وقد حدد واضعو التقرير 144 حالة تعرض فيها الأفراد للعنف أو سوء المعاملة بسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتدني. وقد تم توثيق مثل هذه الحوادث في صنعاء وأمانة العاصمة (41)، عدن (20)، أبين (13)، البيضاء (12)، الحديدة (11)، تعز (8)، إب (7)، لحج (6)، المحويت (5)، الضالع (5)، مأرب (4)، حجة (3)، عمران (3)، صعده (2)، الجوف (2)، المهرة (1) ريمة (1).

على سبيل المثال، أفادت فتاة من أصول اجتماعية واقتصادية متدنية كانت في السجن بأنها تعرضت لمعاملة عنيفة من قبل ضابط السجن الذي عاملها بقسوة ودونية بسبب المستوى الاقتصادي للفتاة وضعف علاقاتها الاجتماعية.<sup>310</sup> وأفاد أحد الأشخاص أن فتاة قاصر عمرها 11 عام تعرضت للاغتصاب من قبل ابن صاحب البيت التي تستأجرها اسرتها، وأخبر الباحثين أن الجاني " قام باستدراجها مستغلاً المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني للأسرة" وعلى حد علمه أنهم لن يتمكنوا من رفع أي دعوى إلى السلطات بسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتدني.<sup>311</sup>

### التعليم

حدد واضعو التقرير 263 بلاغاً عن الأشخاص الذين يعانون من التمييز في التعليم بسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتدني. تم توثيق مثل هذه الحالات في مجموعة من المحافظات، بما في ذلك البيضاء (43)، لحج (35)، أبين (33)، حجة (26)، صنعاء (25)، عمران (19)، تعز (17)، عدن (16)، إب (13)، نمار (7)،

المحويت (6)، الضالع (٦)، الحديدية (6)، ريمة (4)، مأرب (4)، الجوف (2)، وصعدة (1).

على سبيل المثال، أوضح شخص قابلته فرق البحث أنه كان يخضع لمعاملة أقل تفضيلاً في الفصل بسبب حقيقة أنه من مكانة اجتماعية واقتصادية متدنية: أجبره المدرس على الجلوس في الصف الخلفي بينما كان يجلس طالباً من عائلة غنية في مقدمة الفصل، ورفض السماح له بطرح أسئلة أو الإجابة عليها في الصف.<sup>312</sup> كما أفاد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بأنهم تعرضوا للتمييز على أساس وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتدني في الالتحاق بالجامعة،<sup>313</sup> وفي التقدم بطلب للحصول على منح دراسية.<sup>314</sup> أفاد شخص يبلغ من العمر 21 سنة تمت مقابلته من قبل أحد فرق البحث بما يلي:

حصلت في الثانوية العامة على معدل 95% وتقدمت بطلب إلى وزارة التعليم العالي للحصول على منحة دراسية [لإلتحاق بالجامعة]. لكن لم يتم منحي المنحة ومنحت لغيري ممن حصلوا على معدل أقل مني لأن لديهم نفوذ ووساطة في وزارة التعليم العالي.<sup>315</sup>

بشكل عام، أفاد الطلاب من مكانة اجتماعية واقتصادية متدنية أنهم غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة بسبب عدم قدرة أسرهم على تغطية نفقات دراستهم: على سبيل المثال، أبلغ صبي يبلغ من العمر 17 عاماً الباحثين أنه توقف عن الذهاب إلى المدرسة لأنه لم يعد بإمكان والده تغطية مصاريفه المدرسية، فألزمه بالخروج من المدرسة والذهاب للعمل معه.<sup>316</sup>

### الرعاية الصحية

حدد واضعو التقرير 166 حالة تعرض فيها الأفراد لمعاملة تمييزية في مجال الرعاية الصحية بسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتدني. تم توثيق مثل هذه الحالات في مجموعة من المحافظات، بما في ذلك عدن (37)، لحج (27)، إب (20)، أبين (18)، مأرب (13)، ذمار (11)، تعز (8)، الحديدية (7)، عمران (7)، ريمة (4)، الجوف (4) حجة (3)، صنعاء (2)، الضالع (2)، البيضاء (2)، وحضرموت (1).

وتشمل هذه الحالات أفراداً أبلغوا عن تلقيهم علاجاً طبياً غير كافٍ بسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتدني. على سبيل المثال، أخبر أحد أقارب الطفل البالغ من العمر 8 سنوات الباحثين أنه تم إدخال الطفل إلى المستشفى بسبب ارتفاع ضغط الدم ولكنه تلقى العلاج الخاطئ، مما كان سبب في تدهور حالته. وأفاد الشخص الذي تمت مقابلته أن الأطباء لم يعيروا الاهتمام الكافي لمعاملة الصبي لكونه من مستوى اجتماعي واقتصادي متدني، وبالتالي لم تتمكن الأسرة من تقديم أي شكوى ضد المستشفى.<sup>317</sup>

وأفاد فرد آخر بأن جاره - الذي كان فقيراً للغاية - قد تلقى عملية جراحية بعد تعرضه لسكتة دماغية، وتم نقله إلى وحدة العناية المركزة بعد العملية. ومع ذلك، تم نقله من وحدة العناية المركزة لإفساح المجال لمريض من عائلة ثرية، وتوفي بعد ذلك بعد تدهور حالته.<sup>318</sup>

### العمل

وحدد واضعو التقرير 162 حالة تعرض فيها الأفراد لمعاملة تمييزية في العمل بسبب تدني وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. تم توزيع مثل هذه الحالات في 18 محافظة: أبين (27)، عدن (21)، تعز (17)، حضرموت (16)، الحديدية (15)، لحج (14)، صنعاء (13)، البيضاء (6)، عمران (5)، ذمار (5)، ريمة (5)، مأرب (5)، صعدة (3)، الجوف (3)، إب (2)، المحويت (2)، المهرة (2)، وحجة (1).

ومن الأمثلة التي وثقتها فرق البحث أشخاص تم رفض حصولهم على العمل بسبب فقرهم ولم تكن لديهم القدرة على تقديم وساطة مع أولئك الذين يملكون السلطة والنفوذ<sup>319</sup> والأفراد الذين حصلوا على راتب أقل ومزايا أقل تفضيلاً بسبب تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي لديهم،<sup>320</sup> إلى جانب الأشخاص الذين تُخصم مبالغ معينة من أجورهم بسبب انتمائهم إلى مستوى اجتماعي واقتصادي متدني،<sup>321</sup> والحرمان من الترقية بسبب المحسوبية،<sup>322</sup> وكذلك الأشخاص الذين تم توقيفهم<sup>323</sup> أو فصلهم من العمل بسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتدني.<sup>324</sup>

تحدث أحدهم للباحثين عن التمييز الذي واجهته ابنته في الحصول على عمل:

ابنتي تعمل بالتعاقد مع مدرسة (محو أمية) حصلت على فرصة للعمل مع برنامج معلمات الريف. ومع ذلك، بسبب المحسوبية والفساد، لم تتمكن من التقدم للحصول على الوظيفة. تقدمت إلى المدرسة التي تعمل بها من أجل تعميم وثائقها، لكن مدير المدرسة رفض تعميم وثائقها كي يسجل ابنة عمه بمفردها لأن المطلوب شخص واحد وهناك مفاضلة على الفرصة.<sup>325</sup>



عند استعراضهم للأبحاث الميدانية، وجد واضعو التقرير أدلة كثيرة على التمييز وعدم المساواة تقوم على مجموعة من الأسباب (الأسس)، وفي مختلف مجالات الحياة:

الرعاية الصحية واستحقاقات الضمان الاجتماعي. كما أفاد الأشخاص ذوو الإعاقة بأنهم يعانون من التمييز في التعليم والعمل، بما في ذلك حرمانهم من العمل بسبب إعاقته.

• لم يحدد واضعو التقرير سوى عدد قليل من البلاغات حول التمييز القائم على أساس الحالة الصحية، وهو ما قد يعزى إلى ارتفاع مستويات الوصمة الاجتماعية المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في اليمن. ومع ذلك، فإن الشهادات التي تم جمعها تعطي مؤشراً على التمييز الذي يعاني منه الأشخاص المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في مجتمعاتهم المحلية وفي مجال العمل.

• كذلك حدد المؤلفون تقارير قليلة جداً عن التمييز على أساس التوجه الجنسي، ويعود السبب في ذلك على الأرجح على المستويات العالية جداً من الوصمة الاجتماعية المتعلقة بالمتولية والجنسية في اليمن، حيث يتم تجريم الممارسات الجنسية مع نفس الجنس. ومع ذلك، تشير الشهادات المحدودة التي وثقتها فرق البحث إلى أن الأفراد المشتبه في كونهم من المثليين عرضة للإقصاء المجتمعي، حيث أفاد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بأن عدداً من الرجال قد قتلوا على يد جماعات مسلحة بعد اتهامهم بأنهم مثليين.

• حدد واضعو التقرير عدداً من البلاغات عن التمييز ضد غير المواطنين، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون. وتناولت معظم هذه البلاغات المعاملة التمييزية وعدم المساواة التي يعاني منها أفراد من القرن الأفريقي، بما في ذلك العنف التمييزي، والتمييز في مجالي العمل والتعليم.

• فيما يتعلق بالتمييز ضد النازحين داخلياً، حدد المؤلفون أدلة على أن النازحين يعانون من العنف التمييزي والحرمان من المأوى الملائم ومستويات المعيشة، فضلاً عن التمييز في مجال العمل. كما حدد واضعو التقرير بلاغات عن تعرض النازحين للوصم والتهميش من قبل أعضاء المجتمعات المضيفة لهم. كما كان هناك أدلة على أن النازحين داخلياً من فئة المهمشين أكثر عرضة بشكل خاص للتمييز.

• عند مراجعة البحث الميداني، وجد واضعو التقرير أدلة كثيرة على التمييز القائم على المنطقة، حيث يتعرض الأفراد لمعاملة تمييزية على أساس المنطقة التي نشأوا فيها هم أو أسرهم. وقد حدد واضعو التقرير بلاغات عن عنف تمييزي، وقيود على حرية التنقل ورفض طلبات لتوثيق شهادات المواليد وبطاق الهوية لأشخاص قائم على أساس المنطقة التي نشأوا فيها.

• فيما يتعلق بالتمييز القائم على أساس الرأي السياسي، حدد واضعو التقرير بلاغات أفادت بأن أعضاء الأحزاب السياسية والصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان يتعرضون للتمييز على أساس معتقداتهم أو انتماءاتهم السياسية الفعلية أو المفترضة، مع وجود بلاغات من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عن حالات عنف قائم على التمييز والحرمان التعسفي من الحرية وانتهاكات لحرية التعبير وحرية التنقل. كما حدد واضعو التقرير أمثلة على الأشخاص تم التعامل معهم بشكل أقل تفضيلاً في مجال العمل والتعليم بسبب آرائهم أو انتمائهم السياسية.

• من حيث التمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد، حدد واضعو التقرير بلاغات عن التمييز ضد المسلمين على أساس انتمائهم العقائدي، بما في ذلك حالات العنف التمييزي، والحرمان التعسفي من الحرية، والقيود المفروضة على حرية التنقل. كما حدد واضعو التقرير أدلة على التمييز الذي تعرض له أعضاء الأقلية اليهودية في اليمن، بما في ذلك البلاغات المتعلقة بالاعتقال التعسفي، وحظر ممارسة الأنشطة الدينية، والعنف التمييزي.

• عند مراجعة الأبحاث الميدانية لغرض الحصول على أدلة عن التمييز القائم على نوع الجنس، وجد واضعو التقرير أدلة كثيرة على التمييز وعدم المساواة التي تواجهها النساء والفتيات في اليمن، بما في ذلك بلاغات عن مواقف اجتماعية تمييزية تركز التمييز ضد النساء والفتيات. وجد واضعو التقرير أن النساء اليمنيات أبلغن عن تعرضهن للعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف المنزلي والمضايقة والاعتصاب. كما أبلغوا عن تعرضهن للتمييز وعدم المساواة في تمتعهم بحق التملك، والتعليم والرعاية الصحية والعمل.

• حدد واضعو التقرير عدداً من البلاغات عن التمييز وعدم المساواة التي يواجهها أفراد من مجتمع المهمشين بسبب العرق والنسب. ووجد واضعو التقرير أن المهمشين أفادوا بأنهم يواجهون مستويات عالية من الوصمة الاجتماعية ويعانون من التمييز وعدم المساواة في مختلف مجالات الحياة، من العنف التمييزي إلى التمييز في العمل والتعليم والرعاية الصحية والوصول إلى العدالة.

• فيما يتعلق بالتمييز القائم على أساس الإعاقة، وجد واضعو التقرير أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون وصمة اجتماعية كبيرة وتمييز. وأفاد الأشخاص ذوو الإعاقة بأنهم يتعرضون لمختلف أشكال العنف البدني، ويواجهون تحديات في الحصول على

• وجد واضعو التقرير أدلة مهمة على التمييز القائم على أساس الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، وبالتحديد التمييز وعدم المساواة التي يواجهها الأشخاص الأشد فقراً في المجتمع اليمني في التمتع بحقوقهم وممارستها. وشمل ذلك بلاغات عن عنف قائم على التمييز ضد الأشخاص ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني، ومعاملة أقل تفضيلاً في التعليم والرعاية الصحية، وكذلك التمييز في مجال العمل.

وقد أبرز البحث أيضاً أن الصراع كان له تأثير خاص على مجموعات معينة في اليمن - بما في ذلك أعضاء مجتمع المهمشين، والأشخاص ذوي الإعاقة - الذين عانوا من زيادة في التمييز وعدم المساواة، كما ظهرت مجموعة جديدة عرضة للتمييز، وهم النازحين.

يتضح من الأبحاث المقدمة في هذا التقرير أن اليمن أخفقت في احترام وحماية وإعمال الحق في المساواة وعدم التمييز وفقاً لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتدرك المؤسسة وواضعو التقرير أنه بينما يستمر النزاع في اليمن، فإن العمل لضمان التمتع بالحقوق في المساواة وعدم التمييز مفيد بالضرورة. وعلى هذا النحو، فإن دعوتنا الأساسية هي لجميع أطراف النزاع، وجميع دول الأطراف الثالثة التي تقدم الدعم لأطراف النزاع، لوضع حد للأعمال العدائية الحالية من خلال الحوار السياسي السلمي والشامل، ووقف التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان التمييزية. وبالنظر إلى المستقبل، توصي المؤسسة أيضاً بأن تكون استعادة سيادة القانون في اليمن مصحوبة بخطوات لضمان الحماية الشاملة وضمان حق المساواة وعدم التمييز وفقاً لالتزامات اليمن الدولية.

نظرة عامة عن المقابلات التي أُجريت

م.م	المحافظات	فريق البحث	الفترة الزمنية للبحث الميداني	عدد المقابلات
1	صنعاء وأمانة العاصمة (محافظتان)	B	سبتمبر - ديسمبر 2015 ديسمبر 2016 - مارس 2017	594
2	عدن	A	أغسطس - ديسمبر 2015	118
		F	نوفمبر 2016 - مارس 2017	522
		K	يناير 2017 - مارس 2017	10
3	لحج	A	أغسطس - أكتوبر 2015	119
		K	نوفمبر 2016 - مارس 2017	175
4	تعز	D	سبتمبر - ديسمبر 2015	90
		E	نوفمبر 2016 - مارس 2017	442
5	البيضاء	C	أغسطس 2015 - يناير 2016 أكتوبر 2016 - مارس 2017	464
		C	ديسمبر 2015 - يناير 2016 أكتوبر 2016 - مارس 2017	308
7	مأرب	C	ديسمبر 2015 - يناير 2016 أكتوبر 2016 - مارس 2017	329
		A	أغسطس - أكتوبر 2015	101
8	أبين	J	نوفمبر 2016 - مارس 2017	320
		A	أغسطس - ديسمبر 2015	94
9	الضالع	K	نوفمبر 2016 - مارس 2017	109
		G	أغسطس 2015 - يناير 2017	69
10	شبوة	B	سبتمبر - ديسمبر 2015	60
		I	ديسمبر 2016 - مارس 2017 نوفمبر 2016 - مارس 2017	193
		B	نوفمبر 2015 ديسمبر 2016 - مارس 2017	130
13	حجة	B	أكتوبر 2015 ديسمبر 2016	101
		I	نوفمبر 2016 - مارس 2017	132
14	صعدة	B	أكتوبر 2015 ديسمبر 2016 - مارس 2017	162
		G	أغسطس 2015 - يناير 2017	29
15	المهرة	G	أغسطس 2015 - يناير 2017	323
16	حزموت	G	أغسطس 2015 - يناير 2017	323
17	سقظري	G	غير ممكن	0
18	الحديدة	D	سبتمبر - ديسمبر 2015 فبراير 2017 - مارس 2017	170
		H	يناير 2017 - مارس 2017	311
19	المحويت	D	سبتمبر - ديسمبر 2015 أكتوبر 2016 - ديسمبر 2016	209
		D	سبتمبر - ديسمبر 2015 أكتوبر 2016 - مارس 2017	249
20	إب	D	أغسطس - ديسمبر 2015 أكتوبر 2016 - فبراير 2017	210
21	ريمة	D	أغسطس - ديسمبر 2015 أكتوبر 2016 - فبراير 2017	210
	الإجمالي			6143

- <sup>1</sup> تم استعراض لتاريخ اليمن أكثر تفصيلاً في تقرير مؤسسة الحقوق المتساوية، "من دجى ليل إلى أدجى: معالجة التمييز وعدم المساواة في اليمن"، 2018، الصفحات من 21 إلى 29، متاح على: [http://www.equalrightstrust.org/ertdocumentbank/Yemen%20CR\\_AR.pdf](http://www.equalrightstrust.org/ertdocumentbank/Yemen%20CR_AR.pdf)
- <sup>2</sup> انظر البنك الدولي، البيانات: السكان، المتاحة على <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=YE&start=2011&end=2016>
- <sup>3</sup> المرجع نفسه.
- <sup>4</sup> الأمم المتحدة، الوثيقة الأساسية: اليمن، UN Doc. HRI / CORE / 1 / Add.115، 31 يوليو/ تموز 2001، الفقرة 4.
- <sup>5</sup> الولايات المتحدة وزارة الخارجية، 2014 تقرير عن الحرية الدينية، اليمن، 2014، الفقرات 4-6، متاح على: <https://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2014religiousfreedom/index.htm#wrapper>
- <sup>6</sup> لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD)، ملاحظات ختامية: اليمن، N DOC CERD / C / YEM / CO / 17-18، 4 أبريل 2011، النقطة 9.
- <sup>7</sup> Minority Rights Group International، 'Even War Discriminates': Yemen's Minorities, Exiled at Home, 2016، available at [http://minorityrights.org/wp-content/uploads/2016/01/MRG\\_Brief\\_Yemen\\_Jan16.pdf](http://minorityrights.org/wp-content/uploads/2016/01/MRG_Brief_Yemen_Jan16.pdf)
- <sup>8</sup> Asia Dalit Rights Forum، Towards a Unifying Global Identity: A Framework on Discrimination Based on Work and Descent, Including Caste, 2017، pp. 16-17، available at: <http://asiadalitrightsforum.org/images/imageevent/64845134Global%20report-single%20page%20format.pdf>
- <sup>9</sup> مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (UNHCR)، تحديث اليمن، نوفمبر 2018، 2018، متاح على: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/External%202018-11-09.pdf>
- <sup>10</sup> مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، البوابة التنفيذية للاجئين - حالة القرن الإفريقي الحالية، في 22 نوفمبر 2018، متاح على: <https://data2.unhcr.org/en/situations/horn>
- <sup>11</sup> 'F.G.، Gause'، 'The Middle East Journal'، 1988، pp. 33-47.
- <sup>12</sup> 'Human Rights in Yemen during and after the 1994 War'، Human Rights Watch، 1994، p. 4، متاح على: <https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/YEMEN940.PDF>
- <sup>13</sup> المرجع نفسه.
- <sup>14</sup> 'P.، Dresch'، 'Cambridge University Press'، 'A History of Modern Yemen'، 2000، p. 196.
- <sup>15</sup> 'P.، Salisbury'، 'Chatham House'، 'Yemen: Stimming the Rise of a Chaos State'، May 2016، p. 8.
- <sup>16</sup> Whitaker, B., The Birth of Modern Yemen, Al-Bab, 2009, Chapter 14, available at: <https://al-bab.com/birth-modern-yemen-chapter-14>
- <sup>17</sup> انظر أعلاه، الحاشية 15، ص 11.
- <sup>18</sup> الفيدرالية لحقوق الإنسان، تقرير مقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في اليمن، 2011، ص 2، متاح على: [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/YEM/INT\\_CCPR\\_NGO\\_YEM\\_104\\_10330\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/YEM/INT_CCPR_NGO_YEM_104_10330_E.pdf)
- <sup>19</sup> انظر أعلاه، الحاشية 1، الصفحتان 34 و36.
- <sup>20</sup> المرجع السابق، الصفحتان 35 و36، هيومن رايتس ووتش، "مذبحة بلا عقاب إخفاق الحكومة اليمنية في التعامل بشكل ملائم مع أعمال قتل "جمعة الكرامة"، 2013، ص16، متاح على: <https://www.hrw.org/report/2013/02/12/unpunishedmassacre/yemens-failed-response-friday-dignity-killings>
- <sup>21</sup> الأمم المتحدة، اتفاقية مبادرة مجلس التعاون الخليجي (UN Translation)، 2011، متاح على: [https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/gcc\\_initiative\\_yemen\\_english.pdf](https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/gcc_initiative_yemen_english.pdf)
- <sup>22</sup> انظر أعلاه، الحاشية 1، ص 37.
- <sup>23</sup> المرجع السابق.
- <sup>24</sup> المرجع السابق، ص 39.
- <sup>25</sup> مجلس حقوق الإنسان، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، UN Doc. A / HRC / 30/31، 7 September 2015، Para 9.
- <sup>26</sup> المرجع السابق، الفقرة 13-14.
- <sup>27</sup> انظر أعلاه، الحاشية 1، ص 40-45.
- <sup>28</sup> Yemen: Humanitarian Update - United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs، 2018، November، 2018، p. 1، متاح على: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Issue%20FINAL.pdf>
- <sup>29</sup> المفوضية، تحديث اليمن، 21 سبتمبر - 12 أكتوبر 2018، متاح على: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Sept-%202021%20Update.pdf>
- <sup>30</sup> العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، U.N.T.S. 171 999، 1966، المادة 2 (1)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، U.N.T.S. 3 993، 1966، المادة 2 (2).
- <sup>31</sup> لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 20: عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، UN Doc. E / C.12 / GC / 20، 2009، Para 26.

- 32 المرجع السابق، الفقرات 27-35.
- 33 إعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا في 25 يونيو/حزيران 1993، الفقرة 4.
- 34 لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري CERD، التوصية العامة رقم 29: المادة 1، الفقرة 1، من الاتفاقية (النسب)، / UN Doc. A / 57/18، 2002، ص. 112.
- 35 إعلان المبادئ بشأن المساواة، مؤسسة الحقوق المتساوية، لندن، 2008.
- 36 تم عرض مناقشة أكثر تفصيلاً في تقرير مؤسسة الحقوق المتساوية، "من دجى ليل إلى أدجى"، معالجة التمييز وعدم المساواة في اليمن، 2018، الصفحات 110-112: انظر أعلاه، الحاشية 1.
- 37 على سبيل المثال، المقابلات B143 و B462 و K233 و B207.
- 38 المقابلة C124.
- 39 المقابلات C123 و C133 و C135 و C139 و C142.
- 40 المقابلات C123 و C124 و C133 و C135 و C139 و C142.
- 41 المقابلة C124.
- 42 المقابلة C121.
- 43 المقابلات C172 و C621 و C665 و C668 و C1048.
- 44 المرجع السابق.
- 45 المقابلات B808 و C546 و C862.
- 46 المقابلات B701 و B702.
- 47 المقابلة B808.
- 48 المقابلة C486.
- 49 المقابلة 799.
- 50 المقابلات C396 و C546 و C709 و C862 و C862 و C865 و C867 و C933 و C935 و C762 و B295 و B293 و B296 و B304 و B307 و B651 و B828 و B295 و G178 و G296 و G213 و G221 و G225 و G293 و G222 و B73 و B568 و B569 و B23 و B27 و B57 و B288 و B289 و B290 و B287 و B522 و B559 و B564 و B570 و B714 و B725.
- 51 المقابلات B708 و B570 و B564.
- 52 المقابلات B1034 و B1018 و B1031 و B1024 و B1027 و B1025 و B1032 و B702 و B712 و G121 و G122 و G133 و G144 و G145 و B136.
- 53 المقابلة B1034.
- 54 المقابلات B1018 و B1031.
- 55 المقابلة B1024.
- 56 المقابلة B1027.
- 57 المقابلة B1025.
- 58 المقابلة B1032.
- 59 المقابلات B702 و B712.
- 60 المقابلة B828.
- 61 المقابلة B522.
- 62 المقابلة B652.
- 63 المقابلة B651.
- 64 المقابلة C862.
- 65 المقابلة G49.
- 66 المقابلة B646.
- 67 المقابلات G7 و G134.
- 68 المقابلة K3.
- 69 المقابلة B52.
- 70 المقابلة B836.
- 71 المقابلة K142.
- 72 المقابلة C613.
- 73 مقابلة B322.
- 74 المقابلات B567 و B802.
- 75 المقابلة C582.
- 76 المقابلات A75 و A148.
- 77 المقابلات K206 و C755 و K190 و K191 و K194 و K196 و K204 و K205.
- 78 المقابلة B283.
- 79 المقابلات K98 و K101 و K102 و K103 و K104 و K124 و K162 و K163.
- 80 المقابلة C364.
- 81 المقابلة C361.
- 82 الأمم المتحدة، الوثيقة الأساسية: اليمن، UN Doc. HRI / CORE / 1 / Add.115، 31 تموز / يوليو 2001، الفقرة 4.

- 83 انظر أعلاه، الحاشية 5.
- 84 المرجع السابق، الفقرات 4 إلى 6.
- 85 المقابلات G79 و G99 و G104.
- 86 المقابلات G103 و G72 و G84 و G101.
- 87 المقابلات B299 و B300 و B306 و B291 و B626 و B306.
- 88 المقابلات B632 و B622.
- 89 المقابلات B294 و B295 و B301 و B302 و B303 و B647 و B20.
- 90 المقابلات B718 و B719.
- 91 المقابلة B725.
- 92 المقابلة B623.
- 93 المقابلات B524 و B525 و B526 و B527 و B528 و B529.
- 94 المقابلة B620.
- 95 المقابلة B633.
- 96 المقابلة B627.
- 97 المقابلة B638.
- 98 المقابلة B635.
- 99 انظر أعلاه، الحاشية 1، ص. 152.
- 100 المقابلة B623.
- 101 المقابلة B622.
- 102 المقابلة B633.
- 103 مقابلات B627 و B642.
- 104 المقابلة B638.
- 105 المقابلة B644.
- 106 المقابلة B644.
- 107 المقابلة B632.
- 108 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة) ، ملاحظات ختامية: اليمن ، UN Doc. Paras 14–15 ، 9 July 2008 ، CEDAW / C / YEM / CO / 6.
- 109 'The Global Global Gap Report ، World Economic Forum ، 2017 ، p. 11 ، متاح على: [http://www3.weforum.org/docs/WEF\\_GGGR\\_2017.pdf](http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2017.pdf).
- 110 المقابلة B591.
- 111 المقابلة B673.
- 112 المقابلة F138.
- 113 المقابلة K277.
- 114 المقابلات B109 و D194.
- 115 المقابلة G343.
- 116 المقابلة B390.
- 117 المقابلة B390.
- 118 المقابلات B33 و B643 و B904.
- 119 المقابلات K72 و B748.
- 120 المقابلة B744.
- 121 المقابلة B748.
- 122 المقابلة G116.
- 123 المقابلة F138.
- 124 المقابلة D194.
- 125 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف ضد المرأة على أساس الجنس ، وتحديث التوصية العامة رقم 19 ، 26 July 2017 ، UN Doc. CEDAW / C / GC / 35 ، (Para 29 (c) (i)).
- 126 المقابلات B298 و B311 و B492 و B496 و B530 و B531 و B532 و B732 و B737 و B738 و B903 و B905 و B958 و B986 و B1000 و B246 و B82 و B566 و B953 و B936 و B727 و B997 و B167 و B390 و B399 و D303 و B290 و B519 و B565 و B47 و D204 و B165.
- 127 المقابلات B740 و B496 و B744 و B298 و B311 و B492 و B526 و B903 و B905 و B82 و B246 و B694 و B456 و B532 و B1000 و B737 و B999 و B566 و B692 و B727 و B986 و K143 و K141 و K138 و K140 و K138 و G298 و B390 و B399 و B290 و B285 و B284 و B286 و B519 و B565 و D204.
- 128 المقابلة E272.
- 129 المقابلة D240.
- 130 المقابلة B718.
- 131 المقابلة E253.



	المقابلة A257	174
	المقابلة D501	175
.D631 و D797 و D627 و D626 و D27 و D36m D37 و D35 و D46 و D52 و D293 و D297 و	المقابلات	176
	المقابلة E331	177
. B303،K145	المقابلات	178
	المقابلة D177	179
. B315،D166	المقابلة	180
	المقابلة B578	181
	المقابلة K210	182
	المقابلة E161	183
	المقابلة D253	184
	المقابلة K89	185
	المقابلة K91	186
	المقابلة K96	187
	المقابلة E172	188
	المقابلة E82	189
	المقابلة A38	190
	المقابلة K6	191
	المقابلة D536	192
	المقابلة D536	193
	المقابلة A56	194
	المقابلة E225	195
	المقابلة D482	196
. D565 ،D 563 ، D562 ، D487، D484 ،B656 ،A241	المقابلات	197
	المقابلة E423	198
	المقابلة E227	199
available at: ، p. 261، 2011، World Report on Disability،World Health Organisation		200
<a href="http://whqlibdoc.who.int/publications/2011/9789240685215_eng.pdf?ua=1">http://whqlibdoc.who.int/publications/2011/9789240685215_eng.pdf?ua=1</a>		
Housing and Establishment ، General Population، Republic of Yemen Central Statistical Organisation.		201
available at: <a href="http://catalog.ihsn.org/index.php/catalog/229/download/29548">http://catalog.ihsn.org/index.php/catalog/229/download/29548</a> ، Table No. 35، 2004،Census		
Yemen ،Republic of Yemen Ministry of Public Health & Population & Central Statistical Organisation		202
available at: ، p. 203، 2015،National Health and Demographic Survey 2013		
<a href="http://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR296/FR296.pdf">http://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR296/FR296.pdf</a>		
	المقابلة I41	203
	المقابلة B227	204
.D614، D1135، D591، D814، C176، C180،C185	المقابلات	205
	المقابلة B293	206
	المقابلة B995	207
	المقابلة G205	208
	المقابلة D649	209
	المقابلة B989	210
. K90، K88، K152، K273، K149، K127،K100	المقابلات	211
	المقابلة B690	212
	المقابلة B696	213
	المقابلة G330	214
	المقابلة K4	215
	المقابلة D492	216
	المقابلة K150	217
.D194 و D117	المقابلات	218
D120 و D113 و A31	المقابلات	219
	المقابلة B994	220
	المقابلة A175	221
	المقابلة D488	222
	المقابلة D663	223
	المقابلة D1	224
	المقابلة D115	225



- 226 المقابلات D14 و D2 و A175 و D485 و D670 و D673 و D20 .
- 227 مقابلات A190، A153 و A146 .
- 228 المقابلات D609 و D607 و D613 و D616 و D630 و D811 و D624 و D55 و D282 و D533 و D301 و D556 و D557 و D530 و D539 و D540 و K273 و K149 و K128 و K100 و K99 و K7 و K4 و A129 .
- 229 المقابلات B696، D260، D9، D260 و D671 .
- 230 المقابلة A371 .
- 231 المقابلة E95 .
- 232 المقابلة D641 .
- 233 المقابلة B994 .
- 234 المقابلة D603 .
- 235 المقابلات A139 و B240 و B209 و B219 و B142 و B218 و B139 و D176 و D608 و D894 و D1112 و A209 و B138 و B10 و D890 و B37 و D46 و D163 و D574 و D604 و D1132 و D875 و A11 و A5 و B218 و D888 و C232 و D834 و D1138 و D1091 .
- 236 المقابلات A178 و D6 و D478 و D486 و D487 و D492 و D503 و D8 و D10 و D11 و D261 .
- 237 المقابلة D278 .
- 238 المقابلة B329 .
- 239 المقابلات D603 و D667 و D273 و D643 و D646 و D704 و D2 و D673 و D9 و D260 و D656 و D662 و D671 و D710 و D18 و B329 و D16 و B988 و D22 و D265 و D654 و D650 و D658 و D717 و D798 و D55، D282، D287، D301، D307، D29، D607، D108، D281، D813، D539، D616، D41، D556، D1، D4، D5، D14، D15، D254، D277، D485، D488، D489 و D499 و D682 .
- 240 المقابلة E122 .
- 241 المقابلات B457 و B689 و B96 و B529 و D649 و D657 و D659 و D669 و D670 و D672 و D716 و D713 و B995 .
- 242 المقابلة D793 و D591 و D599 .
- 243 المقابلة D793 .
- 244 المقابلات D591 و D599 .
- 245 مقابلات B201 و B327 و B640 و B856 و D16 .
- 246 المقابلة B223 .
- 247 المقابلات K149 و A153 و K235 .
- 248 المقابلات D612 و D166 و D107 و D200 و D27 و D476 و B696 .
- 249 المقابلة B856 .
- 250 شاهر، م.، "اليمنيون لا يزالون يرفضون المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية"، يمن تايمز، 26 سبتمبر / أيلول 2011؛ Colburn، M.، "The Republic of Yemen: Development Challenges in the 21st Century"، CIIR، 2002، p. 64 .
- 251 برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، معلومات عن البلد: اليمن، 2016، متاح على: <http://www.unaids.org/en/regionscountries/countries/yemen> .
- 252 Attal, B., "The Yemen Stigma Index Report", UNAIDS, 2012, pp. 17-18, available at: <http://www.stigmaindex.org/sites/default/files/reports/Yemen%20People%20living%20with%20HIV%20%20Stigma%20Index%20Report%202012.pdf> .
- 253 المقابلات F194 و F61 و F212 و D40 .
- 254 المقابلة F61 .
- 255 المقابلة F194 .
- 256 المقابلة D40 .
- 257 UNAIDS, Country factsheets: Yemen, 2016, citing data from the Global AIDS Response Progress Report, available at: <http://www.unaids.org/en/regionscountries/countries/yemen> .
- 258 Freedom House, Freedom in the World 2015: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties, 2015, p. 755, available at: <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2015> .
- 259 المقابلة F463 .
- 260 المقابلة B328 .
- 261 المقابلات A76، A1، J48، A87 .
- 262 أنظر اعلاه، الحاشية و .
- 263 UNHCR, Operational Portal Refugees Situation – Horn of Africa Situation, visited 22 November 2018, at: <https://data2.unhcr.org/en/situations/horn> .
- 264 المقابلة B572 .
- 265 المقابلة F521 .
- 266 المقابلة F479 .
- 267 المقابلات B387، B256، G375، B313 .
- 268 المقابلة B313 .

- 269 المقابلة B256 .
- 270 المقابلات C511،F516 .
- 271 المقابلة C679 .
- 272 المقابلة C208 .
- 273 المقابلة C106 .
- 274 المقابلة B728 .
- 275 المقابلة C726 .
- 276 المقابلة B232 .
- 277 المقابلة F479 .
- 278المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ، تحديث اليمن: 21 سبتمبر - 12 أكتوبر 2018 ، 2018 ، متاح على:  
20Sept-%2021%20Update%https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen  
. 20FINAL.pdf%202018%20October%2012%  
279 المقابلة J2 .
- 280المقابلة J140 .
- 281المقابلة C647 .
- 282مقابلات J78 و J2 و K189 و A295 .
- 283المقابلة K209 .
- 284 المقابلة J215 .
- 285 المقابلة J76 .
- 286مقابلات G399 و G400 و G401 و G402 و G404 و G405 و G408 و G409 و G410 و G411 و G413 و G414 و G419 و  
G420 و B209 و F39 .
- 287 المقابلة J78 .
- 288 المقابلة G364 .
- 289 المقابلات D622 و J232 و E130 .
- 290 المقابلة A295 .
- 291 المقابلة J119 .
- 292 المقابلة J226 .
- 293 المقابلة D674 .
- 294 المقابلة CI .
- 295 المقابلة C417 .
- 296البنك الدولي، الجمهورية اليمنية، فتح إمكانات النمو الاقتصادي: مذكرة اقتصادية قطرية، 2015، متاحة على:  
<http://documents.worldbank.org/curated/en/673781467997642839/pdf/102151-REVISED-box394829B->  
Regionalism and Rebellion in Yemen: A National Rebelled Union ،S. W. ،Day ،PUBLIC -Yemen-CEM  
،Cambridge University Press ،2012 ،p. 148 .
- 297 المقابلة K203 .
- 298 المقابلة B344 .
- 299 المقابلة مع B576 .
- 300 مقابلات J74، J287 و J288 .
- 301 مقابلات J76، K157، K160 و K171 .
- 302 المقابلة K157 .
- 303 مقابلات K203، K157، K170 و K171 .
- 304 مقابلات J169 و K8 و K131 و K177 و K192 و K199 و K208 و K276 و K208 .
- 305 المقابلة J273 .
- 306 المقابلة G379 .
- 307 مقابلات G382 و G383 و G379 .
- 308 مقابلات G373 و G374 و G376 و G377 و G378 و G378 و G384 و G386 و G387 و G388 و G389 و G391 و G392 و  
G393 و G394 و G395 و G396 و G397 و G398 .
- 309 المقابلة G382 .
- 310 المقابلة B420 .
- 311 المقابلة B126 .
- 312 المقابلة B163 .
- 313 المقابلة B559 .
- 314 المقابلات B571 و B644 .
- 315 المقابلة B644 .
- 316 المقابلة B730 .
- 317 المقابلة B611 .

- 
- 318 المقابلة B791.  
319 المقابلة B278.  
320 المقابلات B612 و B488.  
321 المقابلة B343.  
322 المقابلة B648.  
323 المقابلة H42.  
324 المقابلة A158.  
325 المقابلة D54.